الفصل الأول

مدخل إلى (التفسير المقارن)

المبحث الأول: تعريف (التفسير المقارن) وحدودُه

المطلب الأول: التفسير المقارن: تعريفه وألوانه عند العلماء

المطلب الثاني: الرأي المختار في تعريف التفسير المقارن وألونه

المطلب الثالث: حدود التفسير المقارن

المبحث الثاني: التفسير المقارن: نشأته - صلته بألوان التفسير الأخرى - أهميته – منهج البحث فيه

المطلب الأول: نشأة التفسير المقارن وتطوّره

المطلب الثاني: صلة (التفسير المقارن) بألوان التفسير الأخرى

المطلب الثالث: أهمية التفسير المقارن

المطلب الرابع: منهج البحث في التفسير المقارن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

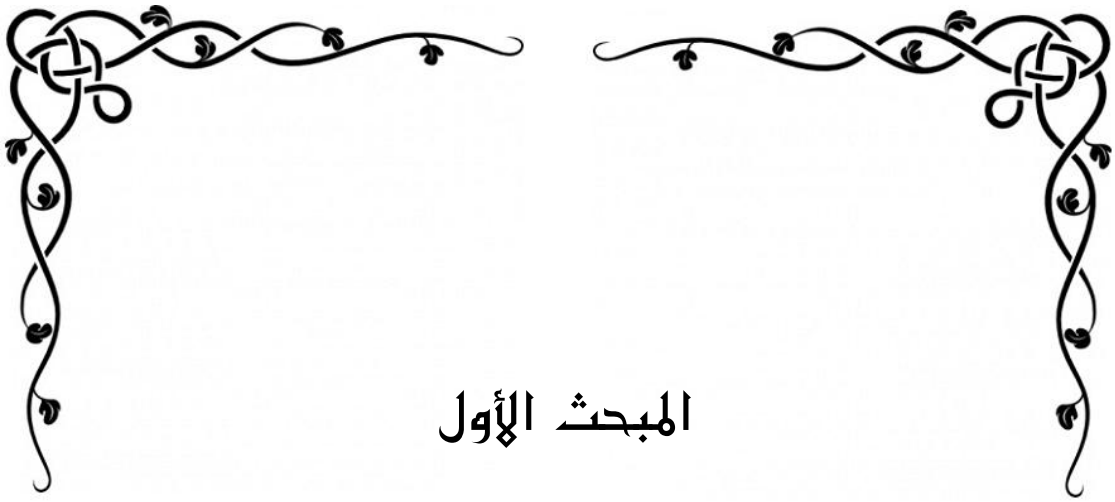

المبحث الأول

تعريف (التفسير المقارن) وحدودُه

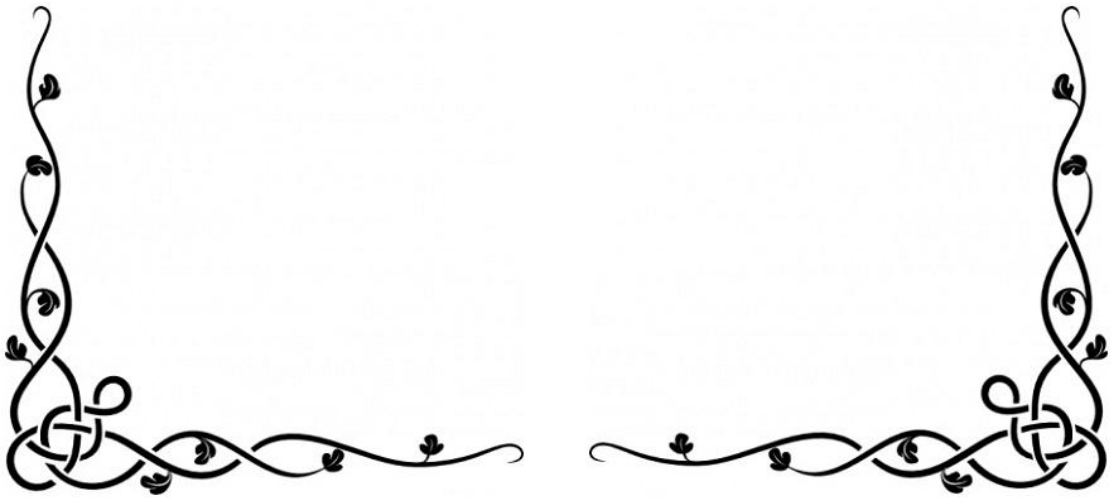

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الأول

التفسير المقارن

تعريفه وألوانه عند العلماء

إذا أجلتَ النظرَ في كتب المتقدمين من العلماء الذين كانت لهم عنايةٌ بعلوم التفسير، فإنك لا تكاد تجد أحداً منهم قد عرض لهذا اللونِ من التفسير على سبيل التعريفِ والتأصيل، غير أنك قد تحظى بشيء من هذا فيما كتبه العلماءُ المعاصرون، في معرِض حديثِهم عن تقسيماتِ التفسير.

وهم حين يعرّفون (التفسير المقارن) يذكرون ألوانَه؛ إذ هي جوهر التعريف ولبُّه، فلا يمكن فصلُها عنه إلا على سبيلِ الإبراز والتفصيل، لذلك وجدتُ لزاماً عليّ أن أتناول الأمرين معاً بالعرض والمناقشة، وإنْ أطنبتُ في هذا المطلبِ؛ فلأهميته؛ إذ إن سلامةَ البحث كلِّه تتوقف على فهم المقصود من التفسير المقارن، ومعرفةِ حدوده، فأقول ـ ومن الله وحده العون ـ :

إنّ أولَ مَن خاض هذا الميدان ـ فيما انتهى إليه علمي بعد البحث ـ الدكتورُ أحمد الكومي ـ رحمه الله وجزاه خيراً ـ في كتابه (التفسير الموضوعي للقرآن الكريم)، وقد عرّف التفسير المقارن بقوله: "التفسير المقارن: هو بيانُ الآيات القرآنية على ما كتبه جمعٌ من المفسرين بموازنة آرائهم، والمقارنةِ بين مختلف اتجاهاتهم، والبحثِ عما عساه يكون من التوفيق بين ما ظاهره مختَلِف من آيات القرآن الكريم والأحاديث، وما يكون من ذلك مؤتلفاً أو مختلفاً من الكتب السماوية الأخرى"[1]، هذا تعريفٌ خَلَص إليه الدكتور بعد أن فصّل في وصف المنهج المتَّبع في هذا اللون من التفسير[2].

وحين ندقق النظر في هذا التعريف، نلحظ الآتي:

- عرّف الدكتورُ التفسيرَ المقارنَ ببيان المجالات التي يُعنى بها الباحثُ المقارِن، والتي تُعَدّ المقارناتُ فيها ألواناً من ألوان التفسير المقارن، وَفقاً لرؤيته.

[1] أحمد الكومي، ومحمد القاسم، **التفسير الموضوعي للقرآن الكريم**، ص١٧، (دار البيان، ط١، ١٩٨٢).

[2] **المصدر السابق**، ص (١٤-١٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ضمّ هذا التعريف ألواناً أربعة للتفسير المقارن، ولون خامس ذكره الدكتور في الوصف المفصّل الذي سبق التعريف الموجز، بقوله: "وقد تكون المقارنةُ بين النصوص القرآنية ذاتِ القصة الواحدة، أو الموضوع الواحد؛ لتظهر المفارقاتُ بين مختلف التعبيرات عن المعنى الواحد بعبارات تختلف إيجازاً وإطناباً وتأكيداً وعدمَ تأكيد، وأكثر ما يكون ذلك في قصص القرآن، فتكون مهمةُ المفسر في ذلك البحثَ عن الأسباب والكشفَ عن الأسرار والحِكَمِ التي من أجلها كانت المخالفةُ بين التعبيرين، والمغايرةُ بين الأسلوبين إيجازاً تارة وإطناباً تارة أخرى، وتعبيراً بلفظ مرة، ووضعَ لفظٍ آخرَ بدله مرة أخرى، وذلك وإنْ بُحث في متشابه القرآن إلا أنه نوع آخر من المقارنة والموازنة"[1]، والمحصّلةُ خمسةُ ألوان.

- أما اللون الأول، فهو "بيانُ الآيات القرآنية على ما كتبه جمعٌ من المفسرين بموازنة آرائهم"، وهو ما فصّله بقوله: "أن يعمد الباحث إلى جملةٍ من الآيات القرآنية في مكان واحد، ويستطلع آراءَ المفسرين متتبعاً مَن كتبَ في تفسير تلك الجملة من الآيات، سواء كانوا من السلف أم كانوا من الخلف، وسواء أكان تفسيرهم من التفسير المنقول أم كان معتمداً على الرأي"[2].

وأول ما يشدّ الانتباه في هذا التعريف كلمة (الموازنة)، فاختيار هذه الكلمة هنا اختيارٌ موفّق؛ ذلك أنها تحمل في طيّاتها حقيقةَ معنى (التفسير المقارن)، فهي تدلّ على وجود رأيين أو أكثر يقابَل بينهما[3]، كما توحي بوجود اختلافٍ بين الآراء التفسيرية استدعى الموازنة.

- استطلاع الرؤى التفسيرية لجمع من المفسرين، ثم الموازنة بينها هي الخطوات الإجمالية للباحث المقارِن، والهدفُ هو بيانُ معنى الآية، مع عدم الاقتصار على مفسري عصر بعينه.

والدكتور الكومي بهذا يفتح الباب أمام الباحث، ليجمع ما يستطيع من الأقوال التفسيرية دون قيد.

---

[1] أحمد الكومي، **التفسير الموضوعي للقرآن الكريم**، ص (١٥-١٦).

[2] **المصدر السابق**، ص١٤.

[3] سأدقق في هذه التسمية في المطلب التالي، ص (٣٢-٣٤)، لكنها في المجمل توحي بوجود اختلاف، وهو ركن التفسير المقارن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأقول: إنّ الباحث كلما أطلق عنان بحثه في التفاسير على اختلاف مناهجها وعصورها اقترب أكثر من تحقيق الغاية المرجوّة من الدراسة المقارنة، وهي دراسةُ أكبرِ قدرٍ من الأقوال التفسيرية والمقارنةُ بينها، ويبتعد عن هذه الغاية حين يُضيّق دائرةَ بحثه.

- التفسير المقارن تفسير موضعي ـ وفقاً لهذا التعريف ـ ، يعمد فيه الباحث إلى جملة من الآيات في موضع واحد، فقول الدكتور: (في موضع واحد) يُخرج من التعريفِ التفسيرَ الموضوعيَّ الذي يعمد فيه الباحثُ إلى تفسير الآيات المتحدثةِ في موضوع واحد بعد جمعها من مواضعها المتفرقة في القرآن، وسنجد من الأساتذة الفضلاء مَن يجمع بين النوعين في إطار التفسير المقارن[1].

- أما اللون الثاني، فهو "المقارنة بين مختلف اتجاهاتهم"، وهو ما فصّله بقوله: "ويوازي بين الاتجاهات المختلفة، والمشارب المتنوعة فيما سلكه كلٌّ منهم في تفسيره، وما انتهجه في مسلكه، فيرى من كان منهم متأثراً بالخلاف المذهبي، ومن كان قاصداً تأييد فرقة من الفرق، أو مذهباً من المذاهب ـ إلى أن قال ـ كل ذلك يكون فيه معرِّجاً على ما يستسيغه بنقله، وناقداً ما لا يقبله بذوقه"[2].

نظرُ الباحث هنا يتوجَّه إلى المسالك التي سلكها المفسرون، لا إلى النصّ المفسَّرِ وما قيل فيه، وقد وسّع الدكتور دائرة المقارنة هنا لتشمل تفاسير المذاهبِ والفرقِ على اختلافها.

- أتفقُ مع الدكتور فيما يتعلق باللون الأول، وأختلف معه في إقحام اللون الثاني؛ إذ إن دراسة مناهج المفسرين ـ سواء أكانت على سبيل المقارنة أم لا ـ لها مجال آخر ليس هو علمَ التفسير، وإنْ كانت على صلة به، بينما دراسةُ أقوال المفسرين وآرائهم التفسيرية، ثم الخروجُ بقولٍ يكشف عن معنى الآية، هو التفسير بعينه.

---

[1] ينظر: ص٢٥، من هذه الدراسة.

[2] أحمد الكومي، **التفسير الموضوعي للقرآن الكريم**، ص (١٤، ١٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- التفت ـ رحمه الله ـ بعد ذكره هذا اللونَ إلى مرمى الباحث المقارِن الذي هو إظهارُ ما يقبل، وما لا يقبل، وإلى مرجِّحات اختياره، بقوله: "كل ذلك يكون فيه معرِّجاً على ما يستسيغه بنقله، وناقداً ما لا يقبله بذوقه"، فهذا ما يسعى إليه الباحثُ من وصف مناهج المفسرين واتجاهاتِهم، أن يناقشَ ويكشفَ عن وجه الصواب، معتمداً على النقلِ المستساغ، أي المقبول، والذوقِ، الذي هو الرأي والاجتهاد.

- أما اللون الثالث من ألوان التفسير المقارن، على ما يراه الدكتور الكومي، فهو التوفيق بين الآيات بعضها مع بعض، وبين الآيات والأحاديث مما ظاهره التناقض، قال: "وقد يكون ذلك النوع من التفسير المقارن ذا مجال أوسع، وجوّ أفسح، فيتجّه في ذلك التفسير إلى مقارنة النصوص القرآنية المشتركة في موضوع واحد، وما جاء في السنة كذلك من الأحاديث، ثم يقارن بين تلك النصوص القرآنية بعضها مع بعض، كما يقارن بين ما جاء في القرآن الكريم وبين ما جاءت به السنة، وذلك مما يكون ظاهره الاختلاف .... وذلك ما عنيت به العلماء تحت عنوان آخر، وهو (موهم الاختلاف والتناقض) في علوم القرآن، و(مختلف الحديث) في علوم الحديث"[1].

- وأما اللون الرابع، فهو المقارنة بين القرآن الكريم والكتب السماوية السابقة؛ لإظهار مواضع الاتفاق والاختلاف بينها.

- وكان اللون الخامس في المقارنة بين الآيات المتشابهة في ألفاظها مع بعض التغاير، لكشف أسرار النظم البيانية فيها.

- وقد صدّر الدكتور كلامه في الألوان الثلاثة الأخيرة بحرف (قد) الذي يفيد التشكيك هنا، وكأنه يُبقي هذه الألوانَ محلَ نظر الباحثين، فلا يريد أن يجزم بدخولها في مفهوم التفسير

[1] **المصدر السابق**، ص١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقارن، وقد ألمح إلى هذا المعنى عند قوله بعد أن ذكر هذه الأنواع: "وتلك الأنواع جميعها ـ **وإن كان أبرزها الأول** ـ تسمى بالتفسير المقارن"[1].

والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أن في إدخال هذه الألوان إلى مفهوم التفسير المقارن توسّعاً غيرَ مقبول؛ ذلك أن (موهم الاختلاف والتناقض) بين الآيات القرآنية موضوع مستقرّ معروف، فليس من الدقة أن نخلطَ بين الموضوعات، وندمجَ بينها، بل الأوْلى أن نُبقي على تمايزها.

والأبعد من هذا إدخال (مختلف الحديث) الذي هو خارج عن علوم القرآن كلها، وأبعد منه إقحام نصوصِ الكتب السماوية السابقة في هذا الميدان، إذ إنه خارجٌ عن مجال التفسير كله، وليس فقط عن مجال التفسير المقارن، ويندرج في ميدان آخر، هو (علم الأديان المقارن)، وكذا يقال في النوع الأخير الذي يسمى بـ(متشابه القرآن)، وقد استقرت ملامحُه منذ القدم، وأُلّفت فيه الكتب، فلا معنى لإدراجه في (التفسير المقارن).

- جدير أنْ نلحظ في هذا التعريفِ الذي نحن بصدده، أنّ الاختلافَ عنصرٌ مشترَك بين الألوان الخمسة، وفي هذا إشارة موفَّقة من الدكتور الكومي إلى أن (الاختلاف) ملازم لكلمة (المقارنة)، وهو الداعي الأساسُ لها، مع التنبيه على أن استحساني هذه الإشارةَ لا يعني الاتفاق مع الدكتور الفاضل في الألوان جميعها التي أدخلها في التفسير المقارن.

كانت هذه الخطوطَ العريضة الأولى التي جُعلت تعريفاً (للتفسير المقارن)، كما جاءت في كتاب (التفسير الموضوعي للقرآن الكريم)، وبعد أن فُتح بابُ الحديث عن التفسير المقارن، تنبّه إليه بعض العلماء والباحثين، لكنّهم ـ في الغالب ـ يقفون عند هذا التعريف، ولا يفصّلون مسائلَه، ويُلحظ أن تعريفاتِهم ـ في جلّها ـ معتمدةٌ عليه، غير أنّا نجد ثمة زياداتٍ في بعضها، أو تحديداً ووضوحاً أكثر في بعضها الآخر.

[1] **المصدر السابق**، ص١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وحتى لا أطيل، رأيت أن أقتصر على التنبيه على مواطن الافتراق والاتفاق بين تعريف الدكتور الكومي رحمه الله، وما جاء بعده من تعريفات، مع الإشارة إلى مظانّها، دون سرد نصوصها بالكامل، إلا فيما تقتضيه الحاجة العلمية.

كان هذا التعريفُ أساساً اعتمده الدكتورُ عبد الحي الفرماوي، في كتابه (البداية في التفسير الموضوعي – دراسة منهجية موضوعية)، لكنه اكتفى بذكر الألوان الثلاثة الأولى[1]، ومثله الدكتور محمد الشافعي، في كتابه (المنهج القويم في التفسير الموضوعي لآيات القرآن الحكيم)[2]، بينما اكتفى الدكتور جودة المهدي بالأول والثاني في كتابه (قصد السبيل في التفسير الموضوعي لآي التنزيل)[3].

وممن تأثر بتعريف الدكتورِ الكومي الدكتورُ فهد الرومي في كتابه (بحوث في أصول التفسير ومناهجه)، لكنه لم يتطرق إلى المقارنة بين مناهج المفسرين، وزاد وجهاً جديداً، إذ قال: "وقد تكون المقارنة بين النصّين القرآنيين لإبراز معانٍ لا يُوصِل إليها أحدُ النصّين؛ إذ إن أحدَهما مكمّلٌ للآخر، فقد تختلف العبارة بين النصّين إيجازاً وإطناباً، أو إجمالاً وبياناً، أو عموماً وخصوصاً، وغير ذلك، وقد يظهر ذلك جلياً في جانب القصص القرآني، حيث إن جمع نصوص القصة الواحدة في القرآن الكريم يؤدي إلى تكامل القصة وترابط الأحداث"[4].

وما وصفه الدكتور فهد هو ما يطلِق عليه العلماءُ (تفسير القرآن بالقرآن)، وكأني بالدكتور الفاضل نظر إلى أحد المعاني اللغوية للمقارنة، الذي هو الجمع بين شيئين[5]، فجَعَلَ الجمعَ بين الآيات التي تكمل إحداها الأخرى من باب التفسير المقارن، وسيتبين لنا في المطلب التالي[6] أن المعنى اللغوي لكلمة (المقارنة)، الذي هو الجمع وإن كان غيرَ مقطوعِ الوشائج بالمعنى الاصطلاحي، إلا أنه لا يحلّ محلَّه؛ لأن المعنى الاصطلاحي يتجاوز المعنى اللغوي إلى إطلاقاتٍ مخصوصةٍ يتفق عليها أهلُ الاختصاص.

---

[1] ينظر: عبد الحي الفرماوي، **البداية في التفسير الموضوعي – دراسة منهجية موضوعية**، ص(٤٥، ٤٦)، (مطبعة الحضارة العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٧٧).

[2] ينظر: محمد الشافعي، **المنهج القويم في التفسير الموضوعي لآيات القرآن الحكيم**، ص٢٦، (دار البيان، القاهرة، د.ط، ١٩٩٠م).

[3] ينظر: جودة المهدي، **قصد السبيل في التفسير الموضوعي لآي التنزيل**، (٢٨/١)، (دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م).

[4] فهد الرومي، **بحوث في أصول التفسير ومناهجه**، ص٦١، (مكتبة التوبة، الرياض، ط٤، ١٤١٩هـ).

[5] ينظر: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، مادة (قَرَنَ)، (تح: شهاب الدين أبو عمر، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٩٩٨).

[6] ينظر: ص٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما أن الآيات التي يُكمل بعضها بعضاً، ليس بينها اختلاف، بينما (التفسير المقارن) يقوم على الاختلاف، كما سيأتي[1].

فالجمع بين آيتين كريمتين بهدف استكمال المعنى أو القصة، لا بهدف المقارنة بين آراء المفسرين فيهما لا يُعدّ من (التفسير المقارن).

كذلك نجد الدكتور مصطفى إبراهيم المشني، استند إلى تعريف الدكتور الكومي وبنى عليه ـ بعد ترتيبه وتبويبه والزيادة عليه ـ بحثاً أصّل فيه لهذا العلم، سمّاه (التفسير المقارن – دراسة تأصيلية)، وهو أول دراسة مستقلة متخصصة في هذا الموضوع، تناول فيه مسائلَ عدّة جمعت بين النظرية والتطبيق، فجزى الله أستاذنا خير الجزاء، وبارك في جهده.

قال الدكتور مصطفى في تعريف التفسير المقارن: "هو التفسير الذي يُعنى بالموازنةِ بين آراء المفسرين وأقوالهم في معاني الآيات القرآنية وموضوعاتِها ودلالاتِها، والمقارنةِ بين المفسرين في ضَوء تباينِ ثقافاتِهم وفنونهم ومعارفهم، واختلافِ مناهجهم وتعدُّدِ اتجاهاتِهم وطرائقهم في التفسير، ومناقشة ذلك ضمن منهجية علمية موضوعية، ثم اعتماد الرأي الراجح استناداً إلى الأدلة المعتبرة في الترجيح"[2].

وأسجل هنا بعض الملحوظات:

- صحيح أن هذا التعريف قام على أساس تعريف الدكتور الكومي، إلا أنه قد حذف بعض مفرداته، كما حمل بعض الزيادات التي وسّعت حدود التفسير المقارن، فدخل فيها ما ليس منها، وقد ظهرت هذه الزياداتُ بشكل أوضح في التفصيل الذي بيّن فيه الدكتور الفاضل مفرداتِ التعريف، من ذلك المقارنةُ بين القراءات والإعراب[3]، التي جعلها الدكتور من ضمن المقارنة بين معاني الآيات، ومن ذلك المقارنةُ بين المفسرين[4] من حيث البيئةُ الخاصة والعامة

---

[1] ينظر: ص٣٦.

[2] مصطفى المشني، **بحث (التفسير المقارن – دراسة تأصيلية)**، ص١٤٨، (بحث محكّم في مجلة الشريعة والقانون، جامعة الشارقة، عدد (٢٦)، ٢٠٠٦م).

[3] **المصدر السابق**، ص١٤٩.

[4] **المصدر السابق**، ص١٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التي أثّرت في ثقافاتهم، ورحلاتُهم، وشيوخُهم وتلاميذُهم، ومصنّفاتُهم، وقيمتُهم العلمية، ومناهجُهم، واتجاهاتُهم، للخروج من هذا بتحديد مواضع الاتفاق والاختلاف والتفوق بينهم، فيظهر ما برز فيه كل مفسر.

وهذا كله ـ فيما يبدو لي ـ لا يدخل في مسمّى التفسير المقارن؛ أما الإعراب، فلا ينشأ عنه خلاف في المعنى، بل هو تابع للمعنى، فالصحيح أن نبحث في المعاني المختلفةِ التي أوردها المفسرون، ثم تأتي الوجوه الإعرابية تبعاً لهذه المعاني[1].

وأما القراءات، فإن كانت متواترة، فلا محلَّ للمقارنة بينها؛ لأن المقارنة في دراستنا هذه ستنتهي بالترجيح؛ إذ هو شرط (التفسير المقارن)[2]، كما سيتضح لاحقاً، ومعلوم أن الترجيح بين القراءات المتواترة غير جائز[3]؛ لأنها كلَّها قرآن، وينبغي قبولُها كلِّها وقبولُ المعاني التي تترتب عليها على السواء.

وإن كانت القراءات شاذّة، فإنّ الاختلافَ الناشئَ عنها غيرُ معتبرٍ على أيّ حال، فلا يُلتفت إليه، ولا ينبغي أن يُشغَلَ به الباحث، وسيأتي مزيد تفصيل لهذا في الفصل الثاني[4]، إن شاء الله.

وعلى هذا تخرج الموازنةُ بين وجوه الإعراب والقراءات من التفسير المقارن.

كما أن المقارنة بين المفسرين من الحيثيات السابقة كلِّها لا وجه لدخولها في التفسير المقارن، وقد سبقت الإشارةُ إلى هذا، في مناقشة اللون الثاني من تعريف الدكتور الكومي[5].

---

[1] سأناقش هذه المسألة في فصل (أسباب اختلاف المفسرين)، ص ١٦٢.

[2] الترجيح شرط (التفسير المقارن)، ولا يكون التفسيرُ مقارناً، إذا لم ينته بالترجيح، ينظر: ص٣٨.

[3] قال أبو شامة: "وقد أكثر المصنّفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين ـــ يقصد قراءة (مَلِك) و(مالك) [الفاتحة:٤] ـــ، حتى إنّ بعضهم يبالغ في ذلك، إلى حدٍّ يكاد يُسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين، وصحة اتّصاف الربّ تعالى بهما، ثم قال: حتى إني في الصلاة، أقرأ بهذه في ركعة، وهذه في ركعة". **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي**، ص٧٠، (تح: إبراهيم عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت). وينظر: ص٦٦، من هذه الدراسة.

[4] تنظر: ص (٨٦-٨٧).

[5] تنظر: ص١٩، وسيأتي التأكيد على هذه الفكرة في ص٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فإن قيل: قد يكون لهذه الأمور أثرٌ ما على آراء المفسرين، وتكون سبباً في اختلافهم[1] ؟ أقول: إذن تكون آراؤهم التفسيرية المختلفةُ التي هي نتاج ثقافاتهم ورحلاتهم و... و... هي موضوعَ بحثنا في دراستنا المقارنة، فهذا ما يُعنى به المفسر؛ أما المقارنة بين مناهج المفسرين فلها مجال آخر.

- نصّ الدكتور مصطفى بوضوح على ضرورة ارتكاز المقارنة على المنهجية العلمية الموضوعية أثناء الدراسة، والاستناد إلى الأدلة المعتبرة عند الترجيح، وهذا الوضوح لم نجده في التعريفات التي تقدمت.

- بعد أن عرّف الدكتورُ التفسيرَ المقارن، وفصّل مفرداتِه، ذكر ألوانَه، وتمثّل اللون الأول بالمقارنة التحليلية، "وهي الموازنة بين مفسِّرَيْن أو أكثر في نصّ قرآني، أو نصوص يجمعها مكان واحد، **أو موضوع واحد**، وتقتضي الكشفَ عن المعاني، وما يستعان به لبيان ما تحمله هذه النصوص، وما تَبِيْنُ عنه ..."[2]، ثم جاء الدكتور الفاضل بمثال، قارن فيه بين منهجي الزمخشري، وابن عطية في تفسير (الصراط)، من قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾ [الفاتحة]، وقد سبقت الإشارة إلى خروج المقارنة بين مناهج المفسرين من (التفسير المقارن)[3].

وأدرجَ تحت المقارنةِ التحليليةِ المقارنةَ الموضوعية، وهي ـ كما يقول ـ "الموازنةُ بين مفسِّرَيْن أو أكثر في نصّ قرآني ذي موضوع واحد، **أو في نصوص قرآنية مشتركة في موضوع واحد**، كالفقه أو اللغة أو البيان أو القصص ..، ثم المقارنةُ بين أقوالهم وآرائهم في الموضوع الواحد للوقوفِ على أوجه التماثل والتباين، ومناقشةُ أدلتهم والأخذُ بالراجح استناداً إلى الدليل، فقد تكون المقارنة على سبيل المثال في آيات (رؤية الله) بين الزمخشري والرازي دراسة مقارنة .. "[4]. وتمثل اللون الثاني في الاتجاهات والمناهج[5].

---

[1] تجدر الإشارة إلى أن عصر المفسر قد يكون له أثر في اختلاف المفسرين، وقد جعلته سبباً من أسباب اختلاف المفسرين في ص١٥٨، ومعرفة أسباب اختلاف المفسرين تعين في المقارنة بين الأقوال التفسيرية والترجيح بينها، ولكن ينبغي التفريق بين الموضوع الأساس الذي يبحث فيه الباحث المقارن، وهو الأقوال التفسيرية، وبين الأدوات التي يستعين بها لدراسة هذه الأقوال، فالباحث لا يتّجه ابتداءً إلى هذه الأدوات فيجعلها موضوع بحثه، لكنه يتّجه إلى الأقوال التفسيرية المختلفة لدراستها والمقارنة بينها، مستعيناً بهذه الأدوات والأسباب التي أدت إلى اختلاف المفسرين، وهو فرق دقيق، فليُتأمل.

[2] مصطفى المشني، **بحث (التفسير المقارن – دراسة تأصيلية)**، ص١٦٠.

[3] تنظر: ص١٩، وسيأتي التأكيد على هذه الفكرة في ص٣٠.

[4] مصطفى المشني، **بحث (التفسير المقارن – دراسة تأصيلية)**، ص١٦٤.

[5] تقدمت مناقشة هذا القول، تنظر: ص١٩، وستأتي في ص٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأقول فيما يتعلق بالمقارنة بين آراء المفسرين في آيات قرآنية مشتركة في موضوع واحد: إنَّ هذا اللونَ يتداخل مع التفسير الموضوعي الذي تُجمع فيه آيات الموضوع الواحد على اختلاف مواضعها في القرآن الكريم.

والذي يبدو لي أن الذي يتكامل من جمع الآيات ذات الموضوع الواحد هو موقفُ القرآن من هذا الموضوع، لا رأيُ المفسر؛ إذ إن رأي المفسر يظهر مفصّلاً عند الآية الأولى من الموضوع، أما عند مروره على آياتٍ لها علاقةٌ بالموضوع ذاتِه، فإنه يعيد رأيَه بإيجاز، أو يشيرُ إلى تفسيره السابق، ثم يلتفت إلى دلالاتِ الآية التي هو بصدد تفسيرها.

مثال ذلك موقف ابنِ عطية من رؤية الله ﷻ يوم القيامة، نجده يثبتها عند قوله تعالى: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [الأنعام]، وهو الموضع الأول من القرآن الذي عرَض فيه المفسرون هذه المسألة، وقد أسهب في إثبات الرؤية، واستدلّ بالأدلة السمعية والعقلية، وذكر الآياتِ التي اشتركت في الموضوع نفسه، وهي قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴿٢٣﴾ ﴾ [القيامة]، وقوله: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ [المطفّفين]، وردّ على المعتزلة في نفيهم الرؤية[1].

ولكنه حين فسّر بقية الآيات التي اشتركت في الموضوع نفسه، نجد أنه أعاد رأيه بإيجاز، والتفت إلى ما حملته كلُّ آية من دلالات خاصّة بها.

وإذا أردنا ـ بعد ذلك ـ أن نقف على رأي الزمخشري في الرؤية؛ لنقارنه بما ذهب إليه ابن عطية، فيكفينا أن نرى ما قاله الزمخشري في الموضع الأول، الذي هو قوله تعالى: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [الأنعام]، وسنجد أنه ينفي تعلّقَ الأبصارِ بالله ﷻ[2]، وهو نفي للرؤية.

وعلى هذا، فإنّ الباحث إذا أراد أن يقارن بين آراء المفسرين في موضوع ما، يكفيه أن يقف عند موضع واحد، وهو الموضع الأول الذي ذُكر فيه الموضوع، ليستطلع آراءَ المفسرين، فالأجدر ـ إذن ـ

[1] ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز**، (٣/ ٤٣٣ – ٤٣٤)، (تح: الرحالة الفاروق، وآخرين، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر، دار الخير، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧).

[2] ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، (٥٢/٢)، (تح: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن نُخرج المقارنةَ بين آراء المفسرين في الآيات التي يجمعها موضوع واحد من التفسير المقارن، وأن نحدد التفسير المقارن بأنه تفسير موضعي لا موضوعي.

ومقابل هذا التوسّع في مفهوم (التفسير المقارن)، نجد من اقتصر على لون واحد، هو المقارنة بين الآراء التفسيرية، وأصحاب هذا الرأي هم الدكتور إبراهيم خليفة، في كتابه (دراسات في مناهج المفسرين)[1]، والدكتور عبد الستار فتح الله السعيد، في كتابه (المدخل إلى التفسير الموضوعي)[2]، والدكتور فضل عباس، في كتابه (التفسير: أساسياته واتجاهاته)[3]، والدكتور عبد الغفور جعفر، في كتابه (التفسير والمفسرون - في ثوبه الجديد)[4].

وتجتمع تعريفاتُهم على هذا اللون، دون غيره، مع التصريح في بعضها[5] بأن الهدفَ من جمع الأقوال التفسيرية المختلفة هو دراستُها للتمييز بينها، واستخلاصِ الراجح، وبيان أسباب الترجيح.

وأحسب أن في هذا القدر من التعريفات كفايةً للوقوف على اجتهاداتِ العلماء وتصوراتِهم عن (التفسير المقارن)، وقد بان أن المقارنةَ بين الأقوال التفسيرية حاضرةٌ عند جميعهم، لكنهم تفاوتوا فيما وراء ذلك، وفي هذا التفاوت دلالةٌ على أن صورةَ (التفسير المقارن) غيرُ واضحة المعالم، وأن الحاجةَ قائمةٌ إلى وضع إطار يَميزُها عن غيرها، وهو ما سأجتهد فيه.

وبعد، فأرجو أن لا يُجعل هذا المطلب من باب الإطالة غير المفيدة، بل من باب الإطناب الذي يَحصل به التوضيحُ والتحديدُ لمفهوم التفسير المقارن، فيسهل بعد ذلك الوصولُ إلى تعريف أجمعُ فيه ما ارتضيتُه من هذه الاجتهادات، وأُبعد ما رأيتُه خارج حدود هذا النوع من التفسير، مع الإقرار بفضل هؤلاء العلماء في تمهيد الطريق أمامي، لما أطمح أن يكون إنضاجاً لمفهوم التفسير المقارن وحدودِه.

---

[1] ينظر: إبراهيم خليفة، **دراسات في مناهج المفسرين**، (٤٦/١)، (مكتبة الأزهر، القاهرة، د.ط، ١٩٧٩).

[2] ينظر: عبد الستار سعيد، **المدخل إلى التفسير الموضوعي**، ص١٧، (دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، د.ط، ١٩٨٥).

[3] ينظر: فضل عباس، **التفسير أساسياته واتجاهاته**، ص٢٠٦، (مكتبة دنديس، عمان، ط١، ٢٠٠٥).

[4] ينظر: عبد الغفور جعفر، **التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد**، ص٥٥٧، (دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧).

[5] ينظر: عبد الستار سعيد، **المدخل إلى التفسير الموضوعي**، ص١٧، وفضل عباس، **التفسير: أساسياته واتجاهاته**، ص٢٠٦، وعبد الغفور جعفر، **التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد**، ص٥٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الثاني

الرأي المختار في تعريف التفسير المقارن وألوانه

(التفسير المقارن) مركب وصفي، يتكون من جزأين، أرى لزاماً عليّ أن أبيّن معنييهما في اللغة والاصطلاح قبل التركيب، وصولاً إلى دلالتهما مجتمعين، ولن أقحم نفسي وإياكم في الأقوال الكثيرة التي قيلت في هذين الجزأين، بل سأوجز من غير إخلال، مقتصرةً على ما له صلة بما نحن بصدده.

أولاً: معنى كلمة (التفسير) لغة واصطلاحاً

(التَّفْسِيْرُ) **في اللغة**: تفعيل من الفَسْر، بمعنى "بيان الشيء وإيضاحه"[1]، ويظهر من استعمال المعجمات هذا اللفظَ، أنه يُستعمل في إبراز الأعيان الحسيّة، كما يُستعمل في إظهار المعاني المعقولة، على السواء[2].

وأما (التفسير) **في الاصطلاح**، فإنه ليس خاصّاً بالقرآن الكريم؛ بل هو عام في تفسير النصوص على اختلاف موضوعاتها، ويراد منه شرحها وبيانها، لكنه إذا أطلق، فإنه ينصرف إلى تفسير القرآن، كما شاع واشتُهر بين أهل العلم.

وقد تعددت تعريفات العلماء، كلٌّ بما أداه إليه اجتهادُه، وتفاوتت بين التوسّع والإيجاز، فمَن توسّع عرّج على مصادر التفسير التي يُستمد منها، بعد أن ذكر موضوعَه وغايتَه، وجعل بعض العلوم التي

---

[1] ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، مادة (فَسَر)، وتنظر مادة (فَسَرَ) في معجمات اللغة.

[2] ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، (دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧)، والفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، مادة (فَسَرَ): باب (الراء)، فصل (الفاء)، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ليست من علم التفسير داخلةً فيه، كأبي حيان[1]، والزركشي[2]، ومَن أوجز اقتصر على موضوع هذا العلم، وغايتِه، كابن جُزَيْ[3]، وابن عاشور[4]، والزرقاني[5]، رحمهم الله جميعاً.

ومعلوم أن المعنى الاصطلاحي لا يستقل عن المعنى اللغوي استقلالاً تاماً؛ إذ بينهما التقاء وصِلَة، وبالاعتماد على المعنى اللغوي الذي تقدّم، فإنّ (التفسير) إذا أضيف إلى (القرآن الكريم)، يكون معناه: **الكشف عن معاني كتاب الله**. وتعريفاتُ العلماء لا تخرج عن هذا، على تعددها.

قال الدكتور محمد حسين الذهبي عن تعريفات العلماء للتفسير: "وكلها تدور على أن التفسير: علم يبحث عن مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية، فهو شامل لكل ما يتوقف عليه فهم المعنى وبيان المراد"[6].

وقوله: " فهو شامل لكل ما يتوقف عليه فهم المعنى وبيان المراد "، **قيد يُدخل في (التفسير) كلَّ ما يعدّ بياناً للمعنى، ويُخرج كلَّ ما ليس كذلك.**

هذا القيد هو الذي يعنينا هنا؛ لما له من أثر في تحديد معنى (التفسير المقارن)؛ إذ إن (التفسير) أحدُ جزأي هذا المركب، ودلالته جزء من الدلالة الكلية للمركب.

وقد حرّر الدكتور مساعد الطيار ضوابط (علم التفسير)، معتمداً على أن "عملية التفسير إنما هي بيانُ وشرحُ القرآن، فما كان خارج نطاق البيان، فإنه غيرُ داخل في مصطلح التفسير"[7]، وبيّن بالتفصيل ما يدخل في نطاق التفسير وما لا يدخل، مما في التفاسير من مسائل يعرض لها المفسرون.

---

[1] أبو حيان، **البحر المحيط**، (١٢١/١)، (تح: عادل عبد الموجود وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧).

[2] الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، عرّفه في موضعين، (٢٧/١)، (٩٦/٢)، (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ٢٠٠٦).

[3] ابن جُزَيْ، **التسهيل لعلوم التنزيل**، (٦/١)، (دار الفكر، د.ط، د.ت).

[4] ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (١١/١)، (دار سحنون، تونس، د.ط، د.ت).

[5] الزرقاني، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، (٤/٢)، (تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٩٩٦).

[6] محمد حسين الذهبي، **علم التفسير**، ص٦، (دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت).

[7] مساعد الطيار، **التفسير اللغوي**، ص (٢٧، ٢٨)، (دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٢٢هـ).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومما لا يدخل في التفسير **التوسعُ** في ذكر المسائل المتعلقة بالأحكام الشـرعية[1]، والضابط في هذا أن بيان الحكم الذي نصّ عليه القرآن من التفسير، وما يُذكر من المسائل الفقهية المتعلقة بهذا الحكم، ولم ينصّ عليها القرآن، فهي ليست من التفسير، ومحلها كتبُ الفقه[2].

ومن ذلك مسائلُ علوم القرآن، وعلومُ اللغة، ومباحثُ البلاغة، وغيرُها مما أقحم في التفسير، فهذه العلوم قد أصبح كلٌّ منها فناً مستقلاً بذاته، له معالمه وحدوده وموضوعاته، ومن هنا قال العلماء: تتمايز العلوم بتمايز موضوعاتها[3].

وغنيٌّ عن القول أن بعض المسائل في هذه العلوم تعدّ مدخلاً إلى تفسير القرآن الكريم، وتُعين المفسر على فهم كلام الله، وبيانه، بل قد يتوقف البيان عليها، إلا أنها ليست هي صُلبَ التفسير، بل هي وسيلةٌ له، ومقدماتٌ على طريقه.

ولو قلنا إنها من صلب التفسير لدخلت علوم الشريعة كلُّها في نطاقه؛ لاحتياج المفسـر لها، يقول البيضاوي ـ رحمه الله ـ وهو يتحدث عن شرف علم التفسير: "لا يليق لتعاطيه، والتصدي للتكلم فيه إلا من برع في العلوم الدينية كلها، أصولها وفروعها، وفاق في الصناعات العربية، والفنون الأدبية بأنواعها"[4].

أما **موضوع علم التفسير، فهو كلام الله ﷻ**، فعلم التفسير يبحث في كلام الله من حيث دلالاتُه، وعلى هذا، فإن الدراسة التي تتوجه إلى نصوص الكتب السماوية السابقة، ليست دراسة تفسيرية بالمعنى الاصطلاحي لعلم التفسير، وكذلك الدراسات التي تهدف إلى معرفة مناهج المفسـرين واتجاهاتهم، ليست كذلك دراساتٍ تفسيريةً؛ لأن موضوعَها كلامُ المفسرين، لا كلام الله.

---

[1] ستظهر أهمية هذه الإشارة عند التطبيق على الآيات الكريمة، فالباحث المقارِن لا يعنيه الخوض في دقائق المسائل الفقهية، بل يكفيه الوقوف على ما كان بياناً للآية.

[2] ينظر: مساعد الطيار، **التفسير اللغوي**، ص (٢٦، ٢٧).

[3] قال الإيجي في (**المواقف**): "بالموضوع تتمايز العلوم في أنفسها". (٣٤/١)، (تح: عبد الرحمن عميرة، ط١، ١٩٩٧)، وسيأتي كلام للإمام الآمدي بهذا المعنى، ينظر: ص٣٥، حاشية رقم (١).

[4] **تفسير البيضاوي**، (٢٣/١)، (تقديم: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٨).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكذا من قصد رفع تناقض ظاهري بين حديث نبوي صحيح، وآية قرآنية، فقد خرج عن موضوع التفسير.

وماذا عن مَن قَصَدَ رفعَ تناقض متوَهَّم بين آيتين كريمتين؟ أو نظَرَ في آيتين متشابهتين لفظاً مع قليل من التغيير في نظمهما؛ لكشف الأسرار البيانية التي انطوى عليها التعبير في كلٍّ منهما؟ أليس بحثه في كلام الله؟

إنّ كل آية من الآيتين ـ سواء في ذلك الحالة الأولى أم الثانية ـ يمكن بيانها في موقعها بياناً وافياً، دون الالتفات إلى ما في الثانية من تناقُضٍ متوَهَّم، أو تشابهٍ لفظي، فإن المعنى في إحداهما لا يتوقف بيانُه على النظر في الثانية، أي أن الهدف من النظر في الآيتين ليس الإبانةَ عن المعنى، بل له أغراض أخرى، فهذان المبحثان: (موهم الاختلاف والتناقض) و(المتشابه اللفظي) ليسا من صلب علم التفسير، وإنْ كان موضوعُهما كلامَ الله، لكنهما خرجا بالقيد المميِّز للتفسير.

ما مناسبة الحديث عن هذه الألوان بعد أن نوقشت في المطلب السابق؟

بيّنتُ في المطلب السابق أن هذه الألوانَ لا تدخل في مسمَّى (التفسير المقارن)، لكنَّ المقامَ لم يكن مُحتَمِلاً إثباتَ هذه الدعوى بالدليل، أمَا وقد عرفنا معنى (التفسير) وحَدَّه، أصبح من المناسب الآن الإتيانُ بالدليل، وهو أنّ حدَّ التفسير وموضوعَه لم يصدُق على هذه الألوان ابتداءً، فكيف ستدخل في نطاق (التفسير المقارن)، الذي هو نوع من أنواع التفسير؟! **بينما يصدُق حدُّ التفسير وموضوعُه على لون واحد، هو أقوال المفسرين وآراؤهم التي هي بيانٌ لمعاني الآيات القرآنية الكريمة، فهي ما يطلق عليها اسم (التفسير).**

وإذ قد ذكرتُ معنى كلمة (التفسير)، بقي أن أذكر معنى كلمة (المقارن).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانياً: معنى كلمة (المقارن) لغة واصطلاحاً

كلمة (المقارن) **لغة**، من (قَرَن)، والقَرْنُ يدلّ على "جمع شيءٍ إلى شيء"[١]، أو "شدّ الشيء إلى الشيء، ووصله إليه"[٢]، و"تقارَن الشيئان: تلازما"[٣]، وهذا المعنى لا يكاد يخلو منه معجم لغوي، وهو معنى معروف ومستعملٌ في كلام الناس، وأشار الزمخشري إلى معنى المقابلة، قال: "ودور قرائن، أي متقابلات"[٤].

وما يعنينا هنا هو الفعل (قارَن)، قال في لسان العرب: "قارَنَ الشيءُ الشيءَ مقارنةً وقِراناً اقترن به، وصاحَبَه"[٥]، وجاء في المعجم الوسيط: قارنَ الشيءَ بالشيء: وازَنَه به، وقارَنَ بين الشيئين أو الأشياء: وازَنَ بينها، فهو مقارن[٦].

وأما في **الاصطلاح**، فقد ذكر الدكتور فتحي الدريني أن "مقارنة الرأي بالرأي: مقابلتُه أو موازنته به، ليُعرف مدى اتفاقِهما أو اختلافهما، وأيُّهما أقوى وأسدّ بالدليل"[٧]، وهو لا يخرج عن أصل المعنى اللغوي، كما قال.

وقد شاع هذا المصطلح بين الدراسين في مختلف الحقول والتخصصات، ووجدنا من يعترض على هذه التسمية، ويُؤثِر عليها كلمة (الموازنة)، وقد نقلَ هذا الاعتراضَ الدكتورُ إبراهيم السامرائي، في كتابه (فقه اللغة المقارن)، وكان مستَنَدُ المعترِضين أن (الموازنةَ) بين الأشياء مقابلةٌ لا يُلحظ فيها العامل الزمني، فقد عقدوا موازنة بين قصيدة كلّ من البحتري[٨] والشريف الرضي[٩] في وصف الذئب، دون أن

---

[١] ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، مادة (قَرَنَ).

[٢] الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، مادة (قَرَنَ): باب (النون)، فصل (القاف).

[٣] إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، مادة (قَرَن)، (مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٠).

[٤] الزمخشري، **أساس البلاغة**، مادة (قَرَنَ)، (تح: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت).

[٥] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (قَرَنَ): باب (النون)، فصل (القاف).

[٦] ينظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، مادة (قَرَن).

[٧] فتحي الدريني، **الفقه الإسلامي المقارن مع المذاهب**، ص٥، (مطبعة طربين، د.ط، ١٩٨٠).

[٨] البحتري (٢٠٦- ٢٨٤هـ): الوليد بن عبيد، أبو عبادة البحتري، شاعر كبير، يقال لشعره (سلاسل الذهب)، وهو أحد الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناء عصرهم، المتنبي وأبو تمام والبحتري، مدح جماعة من الخلفاء، أولهم المتوكل العباسي، وخلقاً كثيراً من الأكابر والرؤساء، له (ديوان شعر)، وكتاب (الحماسة) على مثال (حماسة أبي تمام)، وللآمدي (الموازنة بين أبي تمام والبحتري). ينظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، (٢١/٦)، (تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧١)، والزركلي، **الأعلام**، (١٢١/٨)، (دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢).

[٩] الشريف الرضي (٣٥٩- ٤٠٦هـ): محمد بن الحسين بن موسى العلوي الحسيني، المعروف بالموسوي، صاحب ديوان الشعر، ، مولده ووفاته في بغداد، انتهت إليه نقابة الأشراف في حياة والده، له مؤلفات عدة، منها: (ديوان شعر) في جزأين، و(تلخيص البيان عن مجاز القرآن)، و(المجازات النبوية). ينظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، (٤١٤/٤)، والزركلي، **الأعلام**، (٩٩/٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يهتموا بالفارق الزمنيّ بين الشاعرين، بينما (المقارنة) يلحظ فيها العامل الزمني، بناء على أن المقارنة في المعجمات اللغوية هي المصاحَبَة، ولما كانت هذه الدراسات المقارنة ـ في حقيقة الأمر ـ توازن بين الأقوال ولا يعنيها العامل الزمني، كان الأصوب أن تسمى بـ(الموازنة)[1].

وأقول: تبيّن لنا من المعنى اللغوي للمقارنة أنها كانت بمعنى المصاحبة حين أُسند الفعل إلى الشيء الذي وقع بينه وبين غيره مقارنة: "قارنَ الشيءُ الشيءَ: صاحَبَه"، بينما حين أسند إلى شخصٍ يُجري مقارنةً بين شيئين أو أكثر، اختلف المعنى، ولوحظ فيه معنى الموازنة: "قارَن بين الشيئين، أو الأشياء: وازن بينها"، ومن معاني الكلمة كذلك: مطلق الجمع، فقد جعل ابنُ فارس المقارنةَ بين الشيئين من باب الجمع بينهما[2].

والدراسة المقارنة يصدق عليها الاستعمالُ الثاني؛ ذلك أن هذه المقارنةَ مسنَدةٌ إلى باحث يقارِن بين شيئين أو أكثر، وعلى هذا، فإن معناها ينصرف عن المصاحبةِ التي يراعى فيها عاملُ الزمن إلى الموازنة المطلقة عن الزمن؛ اعتماداً على ما جاء في معجمات اللغة، فلا يبقى محلٌّ لاعتراض المعترِضين.

كما أن هذه التسمية الاصطلاحية قد أُقرّت في المعجم الوسيط، الذي ألّفه جمع من اللغويين المتضلّعين في العربية، وحقَّقه علماء (مجمع اللغة العربية)، جاء فيه: ".. ويقال: الأدب المقارَن، والتشريع المقارَن"[3]، وفي هذا إيماء إلى قبول هذه التسمية.

والذي رأيتُه في تعريفات العلماء كلا المصطلحين أنهم يفسرون كلّ واحد منهما بالآخر، فيقولون: المقارنةُ هي موازنةُ كذا بكذا[4]، والموازنةُ هي مقارنة كذا بكذا[5]، فيُعلم من هذا أن غايتَهم

---

[1] ينظر: إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ص(١٨٣، ١٨٤)، (دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨).

[2] ينظر: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، مادة (قَرَنَ).

[3] إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، مادة (قَرَن).

[4] ينظر مثلاً: تعريف الدكتور الكومي، ص١٧، وتعريف الدكتور مصطفى المشني، ص٢٣، من هذه الدراسة.

[5] قال ابن أبي الأصبع في **بديع القرآن**: "باب الموازنة: هي مقارنة المعاني بالمعاني ليعرف الراجح في النظم من المرجوح". ص ٩٥، (تح: حفني شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر، د.ط، د.ت).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واحدة، وأنهم يريدون مجملَ المعنى، الذي هو مقابلةُ الشيء بالشـيء[1]، ومعارضتُه به[2]، وعلى هذا، فلا مُشاحة في الاصطلاح بعدما اتُّفق على المعنى.

لكن، إن رُمنا الدقةَ في التعبير، فالذي يلوح لي أن تسمية هذه الدراسات بالمقارنة أصوب؛ لما أن معنى (الجمع) يُلحظ في أصل معناها اللغوي بالإضافة إلى (المقابلة)[3]، وهذا يتفق مع عملِ الباحث في هذا المجال، فهو يجمع الأقوالَ التي هي موضوعُ دراسته، ثم يقابل بينها، أما كلمة (الموازنة)، فلم يَكن (الجمعُ) أحدَ معانيها اللغوية، ومن هنا كانت (المقارنةُ) أنسبَ للغاية المقصودة من هذه الدراسات، وقد تداولها الدارسون والكاتبون في بحوثهم، فأصبحت أكثرَ شيوعاً من كلمة (الموازنة)، وأقربَ في الاستعمال، والله أعلم.

[1] أشار الزمخشري في (**أساس البلاغة**) إلى أن المقارنة تأتي بمعنى المقابلة: "دور قرائن، أي متقابلات"، مادة (قرن)، وكذا الموازنة، قال الفيروزآبادي: "وازَنَه: عادَلَه وقابَلَه وحاذاه"، **القاموس المحيط**، مادة (وزن)، باب (النون)، فصل (الواو).

[2] "قابل الشيء بالشيء: عارضه" إبراهيم مصطفى، **المعجم الوسيط**، مادة (قبل). وإذا كانت المقارنة والموازنة تأتيان بمعنى المقابلة، والمقابلة بمعنى المعارضة، فيمكن تفسير المقارنة والموازنة بالمعارضة كذلك.

[3] جعل ابن فارس قولنا: (قارنت بين الشيئين) يرجع إلى (جمعِ شيء إلى شيء). ينظر: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، مادة (قرن)، وقد تقدّم كلام الزمخشري في جعل (المقابلة) أحد معاني (المقارنة).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثاً: تعريف مصطلح (التفسير المقارن)

جرى أهل العلم على العناية بتعريفات العلوم، بتحريرها وتمييزها عن غيرها، ليتحقق تصوُّرها، فيصحّ طلبها[1]. ودقّةُ التصور تكون بالحدّ الجامع المانع، الذي يقيّد التعريف بالقيود المُدخِلة والمُخرِجة.

ولم أزل أتطلّب الحدود الجامعة المانعة لتعريف **(التفسير المقارن)** حتى خَلَصت إلى أنه:

(لونٌ من التفسير بالرأي، يقوم على جمعِ الأقوالِ التفسيريةِ، المختلفةِ اختلافاً معتبراً في موضعٍ واحدٍ من القرآنِ الكريم، ودراستِها؛ لبيان الراجحِ منها، بدليلٍ مقبولٍ).

محترزاتُ التعريف:

(لونٌ من التفسير): يصدق[2] عليه حدّ التفسير، وموضوعُه.

(بالرأي): يقوم على النظر والاجتهاد؛ إذ إنّ (التفسير المقارن) مجاله الأقوال التفسيريّة المختلفة ـ كما سيتبيّن بعد قليل ـ، والاختلاف بين المفسرين يكون فيما له محلٌّ من النظر.

(يقوم على جمعِ الأقوالِ التفسيريةِ): أولى خطوات الباحث المقارِن ـ بعد تحديد الآية موضع الدراسة ـ تتمثل في جمع الأقوال التفسيرية، التي هي الآراء في معنى الآية القرآنية، أي ما كان بياناً للآية، ويدخل في هذا المعاني اللغوية، وبيان الأحكام الشرعية، وبيان القضايا العقدية، مما نصّت عليه الآيات الكريمة، لا مما كان من استطرادات المفسرين، وبهذا القيد تُحصر دائرة البحث في (التفسير المقارن) في الأقوال

[1] قال الإمام الآمدي في الإحكام: "حقٌّ على كل من حاول تحصيل علم من العلوم أن يتصور معناه أولاً بالحدّ أو الرسم، ليكون على بصيرة فيما يطلبه، وأن يعرف موضوعه ـــ وهو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله العارضة له ـــ تمييزاً له عن غيره، وما هي الغاية المقصودة من تحصيله؛ حتى لا يكون سعيه عبثاً، وما عنه البحث فيه من الأحوال التي هي مسائله لتصوّر طلبها، وما منه استمداده لصحة إسناده عند روم تحقيقه إليه، وأن يتصور مبادئه التي لا بد من سبق معرفتها فيه؛ لإمكان البناء عليها"، **الإحكام في أصول الأحكام**، (١/١٩)، (علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ٢٠٠٣). والحدّ، هو: ما يميز الشيء عن غيره بذاتياته، والرسم، هو: علامة تميز الشيء لا من ذاته، بل من أمر خارج عنه. ينظر: الآمدي، **المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين**، ص٧٤، (ح: حسن الشافعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣).

[2] قلتُ: يصدق عليه، و لم أقل: (ينطبق عليه)؛ لأن هناك تخصيصاً للتفسير المقارن سيرد بعد قليل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التفسيرية فحسب، ويخرج ما لا يعدّ قولاً تفسيرياً، أي ما ليس بياناً للآية، من ذلك استطراداتُ المفسـرين في مسائلَ فقهيةٍ، أو في بحوث كلامية، وغيرُها من الاستطرادات الخارجة عن معنى الآية، ومن ذلك الألوان التي وردت في تعريفات العلماء للتفسير المقارن، والتي نوقشت في المطلب السابق.

لم أقيّد هذه الأقوال التفسيرية بنسبتها إلى مفسِّـرَيْن أو أكثر، كما ورد في بعض التعريفات[1]؛ وذلك لأن المفسر الواحد قد يذكر أكثر من قول، وهذه الأقوال المنسوبة إلى مفسّـر واحد داخلة في دائرة التفسير المقارن.

كما أني لم أقيّدها بعصر من العصور؛ لأن الاختلاف في فهم الآيات لا يُقيَّد بزمان ولا مكان، فهو حصيلة تباين العقول والملكات.

(**المختلفة اختلافاً معتبراً**): لإخراج الخلاف الذي لا يُعتدّ به، وهو ضربان ـ كما ذكر الإمام الشاطبي رحمه الله ـ : أحدهما: ما كان من الأقوال خطأ مخالفاً لمقطوع به في الشـريعة، والثاني: ما كان ظاهره الخلاف، وليس في الحقيقة كذلك[2].

فبالأول تخرج الأقوال التفسيرية التي لا تقوم على دليل مقبول، أو خالفت دليلاً قطعياً، ولم تنضبط بضوابط التفسير، بل كان مردّها إلى الهوى أو التعصّب، كتفسيرات أصحاب البدع والفرق الضالّة، والتفسيرات المذهبية الفقهية والعقدية الصادرة عن تعصّب مذهبي، ويُعلم هذا بالنظر في الأدلة التي ساقها أصحابُها.

وبالثاني تخرج الأقوال التفسيرية التي تباينت ألفاظها، وتؤول إلى معنى واحد، وهو اختلاف التنوع؛ إذ لا وجه للمقارنة بينها.

ولا يبقى بعد ذلك إلا الاختلاف الذي ترجع فيه الأقوال المختلفة إلى أكثر من معنى، وهذا الاختلاف على نوعين:

---

[1] ينظر مثلاً ما قاله د.جودة المهدي: " .. فيستحضر ما كتبه مفسران أو أكثر"، **قصد السبيل في التفسير الموضوعي لآي التنزيل**، ص٢٨.

[2] ينظر: الشاطبي، **الموافقات**، (٤/٢١٤)، (بشرح الدكتور عبد الله دراز، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ط، د.ت).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأول: أن يكون بين هذه المعاني تضادّ، فلا يمكن حمل الآية عليها مجتمِعة، ولا بد من القول بأحدها.

الثاني: أن لا يكون بينها تضادّ، والآية تحتملها جميعَها، لكنّ بعضَها أرجحُ من بعض[1].

هذا الاختلاف ـ الذي ترجع فيه الأقوال إلى أكثر من معنى، على نوعيه ـ هو ركن (التفسير المقارن)، فهو الاختلاف الحقيقي، وبسببه نشأت الحاجة إلى هذا اللون من التفسير.

والمتخصصون في الدراسات المقارنة بشتى مجالاتها جعلوا (الاختلاف) ركناً في دراساتهم. والتسميةُ القديمة لـ(الفقه المقارن) خيرُ دليل على هذا، فقد كان يسميه الباحثون قديماً: (علم الخلاف)، أو (علم الخلافيات).

(في موضع واحد من القرآن الكريم): لإخراج الآيات التي تعددت أماكنها واشتركت في موضوع واحد.

(ثم دراستها): وذلك بـ:

- ❖ تحليل كل قول من الأقوال التفسيرية، والوقوف على كلِّ ما يقصده كلُّ مفسر.
- ❖ سَوق الأدلةِ التي احتجّ بها أصحابُ الأقوال المختلفة، وتدخل في أدلة كلِّ فريق اعتراضاتُه على أدلة الفريق الآخر.
- ❖ بيان وجوه الاستدلال بتلك الأدلة، ووجوه الاستدلال هي كيفية فهم المفسّر للدليل الذي استدلّ به، أو الجهة التي نظر منها المفسّر إلى الدليل، فتصوّر فيه شاهداً يصلح لتأييد قوله.

ومعرفةُ الأدلةِ ووجوهِ الاستدلال بها أمرٌ له أهميته في مناقشةِ أقوال المفسّرين والحكمِ عليها ومن ثم الترجيح؛ إذ بقوة الأدلة تُعرف قوةُ الأقوالِ التي بُنيت عليها، وبمعرفة وجوه الاستدلال يتمكّن الباحث من الحكم على تلك الأقوال؛ لأن الحكم عليها فرع عن تصوّر الأدلة.

[1] سيأتي مزيد بيان لهذه الأنواع من الاختلاف في الفصل الثاني، ينظر: ص٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ❖ تحرير محل النزاع فيها، وثمرته، والغرضُ منه أن يبرز الباحثُ المقارِن الخلاف والنزاع الموجود بين المفسرين، ويدقّق القول فيه، ويبيّن ما يترتب على هذا الخلاف، وهذا لا يكون إلا بعد جمع الأقوال وعرضها، لأن عرض الأقوال من شأنه أن يُظهر الاختلافَ بين تلك الأقوال، فيأتي تحرير محل النزاع لتسليط الضوء عليه، ومن ثم بيان الثمرة المترتبة عليه.

ولا يمكن أن يُحرَّر محل النزاع قبل عرض الأقوال؛ لأن المطلع على سير البحث لا بد أن يعلم أن هناك نزاعاً وخلافاً بين المفسرين من خلال قراءة أقوالهم التي جمعها الباحث المقارِن، حتى لا يفاجأ بـ(تحرير محل النزاع) وهو خالي الذهن عن وجود اختلاف في الآية.

- ❖ تحديد أسباب الاختلاف: وذلك بالنظر في منشأ الاختلاف، وفي ما ترتب عليه من مسائل، وهذا يفيد الباحث في معرفة منشأ الأقوال، فتسهل مناقشتُها، والحكمُ عليها، وصولاً إلى ترجيح القول الذي يستند إلى الدليل القوي.
- ❖ ثم مناقشة هذه الأقوال والمقارنة بينها: ببيان مواضع الصواب أو الخطأ فيها، والمقابلة بينها بوضع كلٍّ منها في ميزان التفسير الصحيح.

(لبيان الراجح منها): الوصول إلى المعنى الراجح للآية القرآنية هو ما يهدف إليه الباحث المقارِن، والقول الراجح قد يكون قولاً مختاراً من بين الأقوال التي جمعها الباحث، وقد يكون قولاً جديداً ظهرت له قوةُ دليلِه.

ويأتي الترجيح خطوةً ضروريّةً بعد جمع الأقوال؛ لأن المقارنة تتجه إلى الأقوال المختلفة اختلافاً حقيقياً، وقد علمنا أن هذا النوع من الاختلاف يكون في الأقوال التي ترجع إلى أكثر من معنى، وعدم انتهاء المقارنة بالترجيح يُبقي الآية محتاجة إلى بيان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الترجيح بين الأقوال التي ترجع إلى أكثر من معنى، وليس بينها تضادّ، لا يعني إهمال الوجوه الأخرى التي تحتملها الآية، ولكنه إظهار للقول الأقوى كما يظهر للباحث، مع الإبقاء على إمكان احتمال الآية لبقية الوجوه[1].

فالترجيح إذن خطوة لا بدّ منها في (التفسير المقارن)، وهذا ما وضّحه الدكتور عبد الغفور جعفر، في كتابه (التفسير والمفسـرون في ثوبه الجديد)، فقد جعل الترجيح علامة فارقة بين نوعين من التفسير، هما (التفسير المقارن) و(التفسير المطلق)، وذكر أن (التفسير المطلق) هو ما ذكر فيه المفسـرُ القولَ أو القولين .. إلخ، بدون تعرّض للترجيح والتوجيه، ونبّه على أن بيانَ الراجحِ والأرجحِ مقام، والأخذَ بالمعنيين ـ ما دام ذلك ممكناً ـ مقامٌ آخر[2].

وعلى هذا، فإن الدراسة التي تنتهي بالجمع بين الأقوال، دون ترجيح أحدِها على الآخر ليست دراسةً مقارنة، لما أن المقارنة يلزم منها التمييزُ بين الراجحِ والمرجوحِ، والقويِّ والضعيفِ من الأقوال، ولذلك كان لا بد من اشتراط (الترجيح) لـ(التفسير المقارن).

وعلى هذا أقول:

إنّ موضوعَ (التفسير المقارن) هو كلامُ الله من حيث دلالتُه الراجحة.

وحدَّه بيانُ كلام الله في الموضع الواحد، على وجه الترجيح.

وقولي هذا مبنيٌّ على التأمل[3] في تركيب مصطلح (التفسير المقارن)، من حيث إنه مركب وصفي، فهو (تفسير)، أي: بيان كلام الله، لكنه على صفة تُخصّصه، هي المقارنة التي تنتهي بالترجيح، فليس (تفسيراً) يُبَيِّنُ فيه كلامُ الله بعرض رأي أو آراء تفسيرية دون مقارنة بينها، ومن هنا كان موضوعُ (التفسير المقارن) وحدُّه هما موضوعَ (التفسير) وحدَّه، ولكن بعد تخصيصهما بصفة الترجيح.

---

[1] قال الشيخ الطوفي، وهو يتحدث عن ما ورد من التأويل المختلف بين المفسرين: "وإنْ لم يشتمل على التناقض، بل كان مجرد اختلاف وتعدد أقوال، فإن احتمل اللفظ جميعها، وأمكن أن تكون مرادة منه، وجب حمله على جميعها ما أمكن، سواء كان احتماله لها مساوياً، أو كان في بعضها أرجح من بعض؛ وإلا فحمله على بعضها دون بعض إلغاء للفظ بالنسبة إلى بعض محتملاته من غير موجب، وهو غير جائز، ولأنه لو جاز أن يكون مراداً فإعمال اللفظ بالنسبة إليه أحوط من إهماله". **الإكسير في علم التفسير**، ص٤١، (تح: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ط، د.ت).

[2] ينظر: عبد الغفور جعفر، **التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد**، ص٥٥٧.

[3] التأمل: هو النظر المؤمّل به معرفة ما يُطلب، ولا يكون إلا في طول مدّة. أبو هلال العسكري، **الفروق اللغوية**، ص٨٧، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(**بدليل مقبول**): ينبغي على الباحث أن يلزَمَ دليلاً مقبولاً من النقل أو العقل في المناقشة والموازنة، وأن يعتمد على القواعد العلمية في الترجيح، حتى تكون دراستُه موضوعيةً علميةً، ولا يُقبل قولُه بدون دليل[1].

وستتضح هذه الخطوات بالأمثلة في الدراسة التطبيقية إن شاء الله.

هذا هو التعريف الذي أرتضيه لـ(التفسير المقارن)، قصدتُ أن يكون جامعاً مانعاً، تتضح به حقيقةُ هذا اللون من التفسير، وغايتُه، وأرجو أن يكون كذلك.

وقد وصلتُ إلى هذا التعريف؛ انطلاقاً من أمرين رئيسين:

الأول: ضرورة أن يتمايز الموضوع ـ مهما كان مجاله ـ عن غيره من الموضوعات، وهذه الغاية لا يوصل إليها إلا بتحديد التعريف بالقيود الجامعة المانعة، وقد تبيّن من مناقشتي لتعريفات المتقدمين ـ في المطلب السابق ـ عدمُ وجود صورة واضحة لـ(التفسير المقارن) تَمِيْزُه عن غيره من الموضوعات، فكان لا بد من تدارك ذلك.

الثاني: استمداد تعريف المصطلح (التفسير المقارن) من دلالة جزأيه: (التفسير) و(المقارن)، وهذا أمر منطقي بلا ريب.

[1] سأتحدث عن هذه القواعد العلمية في الفصل الثاني، بإذن الله، وذلك بعد ذكر كل سبب من أسباب اختلاف المفسرين، تحت اسم (الموقف من اختلاف المفسرين).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الثالث

حدود التفسير المقارن

ذكرتُ في المطلبين السابقين مجالاتٍ قد تُعقد فيها المقارنة، وبيّنت أن المقارنة في هذه المجالات لا تدخل في حدود (التفسير المقارن)، وقد أيّدتُ هذه الدعوى بالدليل بما لا مزيد عليه هنا، غير أني أذكّر بتلك المجالات التي خرجت المقارنةُ فيها من (التفسير المقارن)، لألمّ شَتَاتَها، ولأضيف إليها مجالاتٍ أخرى لم تُذكر من قبل، وذلك طمعاً في رسم حدود واضحة للتفسير المقارن.

أولاً: مجالاتٌ خارجَ حدود (التفسير المقارن)

١) المقارنة بين مناهج المفسرين واتجاهاتهم[١].
٢) التوفيق بين الآيات بعضها مع بعض، وبين الآيات والأحاديث، مما ظاهره التناقض[٢].
٣) المقارنة بين آيات القرآن الكريم ونصوص الكتب السماوية السابقة[٣].
٤) المتشابه اللفظي[٤].
٥) آراء المفسرين في آيات متفرقة يجمعها موضوع واحد[٥].
٦) الوجوه الإعرابية التي اختلف فيها المفسرون[٦].
٧) تنوّع القراءات، وما يتبعه من اختلاف في المعنى[٧].
٨) الأقوال التفسيرية التي تؤول إلى معنى واحد (المختلفة اختلاف تنوّع)[٨].

---

[١] تنظر مناقشة هذا القول في ص١٩، ص٣٠.
[٢] تنظر مناقشة هذا القول في ص (٢٠، ٢١)، ص٣١.
[٣] تنظر مناقشة هذا القول في ص٢١، وص٣٠.
[٤] تنظر مناقشة هذا القول في ص٢١، وص٣١.
[٥] تنظر مناقشة هذا القول في ص١٩ ، وص٢٥.
[٦] تنظر مناقشة هذا القول في ص٢٤، وص١٦٢، وهذه الوجوه الإعرابية المختلفة مؤشر على وجود اختلاف في المعنى نشأ عن أسباب ليست (الوجوه الإعرابية) من ضمنها، فيتّجه البحث عندئذٍ إلى (المعنى المختلَف فيه)، ويُبحث عن (أسبابه الحقيقية).
[٧] تنظر مناقشة هذا القول في ص٢٤، وص٨٢، وص٨٧.
[٨] تنظر مناقشة هذا القول في ص٣٦، ص٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٩) أقوال المفسرين فيما يتعلق بالسور، كأسمائها، وعدد آياتها، والمناسبات التي بينها، فهذه المباحث هي موضوعات لدراسات أخرى، وليست من صُلب التفسير، كما أنها لا تؤثر في معنى الآيات.

١٠) استطرادات المفسرين، التي لا أثر لها في بيان المعاني المباشرة للآيات[١].

١١) الأقوال الباطلة التي ليس لها مستند وخارجة عن سياق الآيات، والتي خالفت مقطوعاً به في الشريعة، ويدخل في هذا ما كان مردّه إلى التعصب المذهبي، سواء أكان مذهباً فقهياً أم عقدياً[٢].

١٢) توضيح المبهمات: وتشمل كلَّ من لم يسمّه الله تعالى باسمه العَلَم، من نبي أو ولي أو غيرهما من آدميٍّ أو مَلَك، أو جنّي أو بلد، أو كوكب أو شجر، أو حيوان له اسم عَلَم، أو عددٍ لم يحدد، أو زمنٍ لم يبيّن، أو مكان لم يعرف[٣]، وذلك كاسم الغلام الذي قتله الخضر، ولون كلب أصحاب الكهف واسمه، وما إلى ذلك.

والسبب في خروج توضيح المبهمات من مجال (التفسير المقارن) أنها لا تُعرف إلا بطريق النقل الصحيح، لا سبيل إلى معرفتها بالرأي والاجتهاد، وما كان هذا شأنه لا يقع فيه اختلاف، إلا اختلافاً ناشئاً عن رأيٍ بلا مستند صحيح، وهذا اختلاف لا يُعتدّ به.

١٣) تفسير القرآن بالقرآن، ممّا نصّ عليه النبي ﷺ، أو مما أجمع عليه المفسّرون: فهذا ليس من مجالات (التفسير المقارن)، فمن الأول تخصيص النبي ﷺ قولَه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢﴾ [الأنعام]، بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾ [لقمان][٤]، ومن الثاني تخصيص قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ

---

[١] تنظر مناقشة هذا القول في ص٢٨، ص٣٣.

[٢] تنظر مناقشة هذا القول في ص٣٠.

[٣] تنظر: السهيلي، **التعريف والإعلام**، ص٨، (مكتبة الأزهر الكبرى، مصر، ط١، ١٩٣٨). وعدنان زرزور، **علوم القرآن وإعجازه**، ص٣٦٨، (دار الأعلام، الأردن، ط١، ٢٠٠٥).

[٤] أخرجه الإمام مسلم في **صحيحه**، كتاب (الإيمان)، باب (صدق الإيمان وإخلاصه)، رقم الحديث: (١٢٤)، ج١، ص٣٠٨، (دار الخير، بيروت، ط١، ١٩٩٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ٱلۡمَيۡتَةُ ﴿٣﴾ ﴾ [المائدة]، بقوله: ﴿ أُحِلَّ لَكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعٗا لَّكُمۡ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴿٩٦﴾ ﴾ [المائدة].

أما ما وقع فيه الاختلاف، من نحو تقييدِ قوله: ﴿ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ ﴿٨٩﴾ ﴾ [المائدة] بقوله: ﴿ فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٍ ﴿٩٢﴾ ﴾ [النساء]، أو عدم تقييده، فهذا يدخل في (التفسير المقارن)؛ لما يترتب عليه من اختلاف في معنى الآية[1].

١٤) ما أجمع عليه الصحابة ﷺ، والمفسرون من بعدهم؛ إذ لا وجه للمقارنة مع الإجماع، وذلك كالإجماع الذي نقله أبو حيان ـ رحمه الله ـ على أن المراد بقوله تعالى: ﴿ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡ ﴿١٩٨﴾ ﴾ [البقرة]: التجارة[2].

١٥) النقل الصحيح عن النبي ﷺ، الذي ورد على جهة التفسير والبيان للقرآن[3]، مما يكون قطعياً في دلالته، غيرَ قابلٍ لتعدد الأفهام[4]، ومثلُه ما كان له حكم المرفوع، فليس معه مجال للاختلاف؛ إذ يتعيّن المصير إليه[5]. فما لا يكون مظنّةً للاختلاف لا يكون محلاً للمقارنة.

---

[1] ليس المقصود بـــ(تفسير القرآن بالقرآن) الداخل في حدود (التفسير المقارن) جمع الآيات التي يُكمل بعضها بعضاً، كآيات القصص التي تكتمل المشاهد بجمعها، وقد سبق مناقشة هذا القول، في ص٢٢.

[2] أبو حيان، **البحر المحيط**، (١٠٣/٢)، ويؤيد هذا ما رواه ابن عباس ﷺ في سبب نزول هذه الآية، قال: "كانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقاً في الجاهلية، فلما كان الإسلام، فكأنهم تأثموا فيه، فأنزل الله ﷻ: ﴿ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡ ﴿١٩٨﴾ ﴾ [البقرة] في مواسم الحج". **صحيح البخاري**، كتاب (البيوع)، باب (ما جاء في قول الله ﷻ [الجمعة:١٠- ١١])، رقم الحديث: (٢٠٥٠)، ج٢، ص٧٣، (تح: محب الدين الخطيب، ترقيم: فؤاد عبد الباقي، مراجعة: قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ).

[3] يقوم بعض المفسرين بتفسير الآيات الكريمة بأحاديث نبوية شريفة لم ترد على سبيل التفسير، لكنهم يربطون الحديث بالآية ويجعلونه تفسيراً لها، وذلك كما فسّر بعضهم قوله تعالى: ﴿ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ ﴿٢﴾ ﴾ [الفجر] بأنها عشر ذي الحجة، مستدلين بقول النبي ﷺ: (ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه). قالوا: ولا الجهاد؟ قال: (ولا الجهاد، إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله، فلم يرجع بشيء). **صحيح البخاري**، كتاب (العيدين)، باب (فضل العمل في أيام التشريق)، رقم الحديث: (٩٦٩)، ج١، ص٣٠٩، وكثير من المفسرين قالوا بهذا، ينظر مثلاً: **تفسير الطبري**، (٢٠٦/٣٠)، (تح: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١)، **وتفسير ابن كثير**، (٤٩٧/٥)، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠).

[4] سيأتي في فصل (أسباب اختلاف المفسرين) الكلام على الأحاديث النبوية، وسأذكر هناك أن الأحاديث الصحيحة إنْ اختلف المفسرون في فهمها، فهي مدعاة لاختلافهم في التفسير. ينظر: ص١٤٣.

[5] قال د. فضل عباس: ".. فإذا صحّ الحديث عن الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم فلا يُعدل عنه إلى قول آخر، اللهم إلا إذا كان هذا القول الآخر لا يتعارض مع الحديث الصحيح". **التفسير – أساسياته واتجاهاته**، ص٢٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهو مثل ما ورد عن النبي ﷺ حين بيّن معنى (الخيط الأبيض) و(الخيط الأسود) من قوله تعالى: ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴿١٨٧﴾ ﴾ [البقرة]، فقال: "إنما ذلك سواد الليل، وبياض النهار"، فهذا تفسير نبوي صحيح رواه الإمام البخاري[1].

أما إنْ كان النقلُ مما يدخله الضعف، فهذا يحتمل الاختلافَ في ثبوته، وفي المعنى المترتب على هذا الاختلاف، وهو مما يدخل في نطاق (التفسير المقارن).

١٦) تفسير الآيات المحكمة في دلالتها، التي لا تحتمل إلا وجهاً واحداً.

والذي يُلحظ مما تقدم أن التفسير الذي لا يقع فيه اختلاف بين المفسـرين لا يدخل في حدود (التفسير المقارن)، وأن الاختلاف نتاجُ الاجتهاد والرأي، ولا وجود له مع النقل الصحيح الذي لا يحتمل تعدَّد الأفهام.

ثانياً: مجالُ (التفسير المقارن)

وبخروج تلك المجالات جميعِها من حدود (التفسير المقارن) لا يبقى إلا مجال واحد، **هو الأقوالُ التفسيريَّةُ** (أي ما كان بياناً للآية) **المختلفةُ اختلافاً معتبراً** (بحيث ترجع إلى أكثر من معنى، سواء في ذلك ما كان منها على سبيل التضادّ أم لا)، **في موضع واحد من القرآن الكريم**.

يستوي في ذلك الأقوالُ التفسيرية الصادرة عن الصحابة وعن التابعين وعن مَن جاءوا بعدهم. وهذا يسلمنا للحديث عن نشأة التفسير المقارن.

[1] **صحيح البخاري**، كتاب (الصوم)، باب (قول الله تعالى: ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ ...﴿١٨٧﴾ ﴾ [البقرة])، رقم الحديث: (١٩١٦)، ج٢، ص٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

التفسير المقارن

نشأته

صلته بألوان التفسير الأخرى

أهميته

منهج البحث فيه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الأول

نشأة التفسير المقارن وتطوّره

اجتهد المسلمون قديماً وحديثاً في النظر والتدقيق في دلالات الآيات القرآنية؛ بُغيةَ تحديد ما يستقيم منها مع النظم، فكان أنْ تفاوتت أفهامهم، واختلفت نظراتهم، فتباينت تبعاً لذلك تأويلاتُهم، فما كان فيه مجال لإبداء الرأي، فهو مظنة الاختلاف.

ولا شكّ أن الاختلاف في فهم الآيات القرآنية في حياة النبي ﷺ لم يكن لِيُعْتَدّ به؛ ذلك أن قوله ﷺ من شأنه أن يكون حَكَماً فيصلاً ينتهي به الاختلاف إنْ وقع، ولا يجوز من بعدُ العدولُ عنه أو معارضتُه، فكلُّ خلافٍ بوجود النبي ﷺ كـ (لا خلاف)[1].

فإذن هو قول واحد للمعصوم ﷺ، لا يؤبه بقولِ سواه، وعلى هذا، فلما انتفى الاختلاف[2]، انتفى ركن (التفسير المقارن)، فلم يكن له وجود في عهد النبي ﷺ.

أما بعد وفاته ﷺ وانقطاع الوحي، فقد بدأت خيوط الاختلاف تظهر في فهم الصحابة للقرآن الكريم، والسبب في هذا أن النبي ﷺ لم يفسّر القرآن الكريم كله، على الصحيح[3]، والحاجة قائمة ومستمرة لفهم كتاب الله، فلجأ الصحابة ﷺ إلى إعمال عقولهم في النصوص القرآنية، وكانت هذه المرحلة بدايةَ نشوء التفسير بالرأي[4].

---

[1] سبقت الإشارة في المبحث السابق إلى أن ما صحّ عن النبي ﷺ لا يُعدل عنه إلى قول آخر، إلا إذا لم يكن يتعارض مع قول النبي ﷺ. ينظر: ص٤٣، حاشية رقم (٥).

[2] لا أقصد أن الخلاف لم يقع نهائياً بين الصحابة في حياة النبي ﷺ، ولكن الخلاف كان ينتهي ويحسم بما يصدر عن النبي ﷺ .

[3] ليس هنا محل تفصيل هذا الخلاف، ينظر للتوسع: محمد حسين الذهبي، **التفسير والمفسرون**، (١/٥٣- ٦٠)، (مكتبة وهبة، القاهرة، ط٦، ١٩٩٥).

[4] تفسير الصحابة للقرآن الكريم مما ليس له حكم المرفوع، يعدّ تفسيراً بالرأي، على الراجح لديّ في هذه المسألة، قال القرطبي رحمه الله: ".. فإن الصحابة ﷺ قد قرأوا القرآن، واختلفوا في تفسيره على وجوه، وليس كل ما قالوه سمعوه من النبي ﷺ، فإن النبي ﷺ دعا لابن عباس، وقال: (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل)، فإن كان التأويل مسموعاً كالتنزيل، فما فائدة تخصيصه بذلك؟". **تفسير القرطبي**، (١/٤٥)، (تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ٢٠٠٦)، وينظر: فضل عباس، **التفسير أساسياته واتجاهاته**، ص(١٨٣- ١٨٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكما أشرتُ سابقاً، فالاختلافُ وليدُ الرأي والاجتهاد، وقد بدأ في عصر الصحابة ﷺ، ثم اتسعت دائرته في العصور التي تلت عصرهم، والمتأمل في اختلاف الصحابة يجد أن أقوالهم قد ترجع إلى تفاوتٍ في عمق الفهم، لا يمنع من اجتماعها، وقد ترجع إلى اختلاف تضادّ، لا يمكن معه اجتماعها.

أما الاختلاف الذي وقع بينهم ويعود إلى تفاوتٍ في عمق الفهم وقوته، فمثل التفاوت الذي كان بين تأويل ابن عباس رضي الله عنهما لسورة النصر، وبين تفسير الصحابة ﷺ لها، ففي صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: "كان عمر يُدخلني مع أشياخ بدر، فكأن بعضَهم وجد في نفسه، فقال: لم تُدخل هذا معنا، ولنا أبناء مثله؟ فقال عمر: إنه من حيث علمتم، فدعاه ذات يوم، فأدخله معهم، فما رُئِيتُ أنه دعاني يومئذ إلا ليريهم. قال: ما تقولون في قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴿١﴾﴾ [النصر] ؟ فقال بعضهم: أُمرنا نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً. فقال لي: أكذاك تقول يا ابن عباس؟ فقلت: لا. قال: فما تقول؟ قلتُ: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه له، قال: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴿١﴾﴾، وذلك علامة أجلك، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴿٣﴾﴾ [النصر]. فقال عمر: ما أعلم منها إلا ما تقول"[1].

فهذا التفاوت في عمق الفهم لا يعدّ اختلافاً حقيقياً؛ فما قاله جمع الصحابة كان بالنظر إلى الظاهر من السورة الكريمة، وما قاله ابن عباس رضي الله عنهما كان بالنظر إلى ما وراء الألفاظ، وهو ما يُطلق عليه (التأويل)[2]، أو (مستتبعات التراكيب)[3]، ولا تعارضَ بين القولين.

وأما الاختلاف الذي تتعارض فيه الأقوال، بحيث يمتنع اجتماعها، فذلك كاختلافهم في تحديد (الصلاة الوسطى) من قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ ﴿٢٣٨﴾﴾ [البقرة]، وقد صنّف

---

[1] **صحيح البخاري**، كتاب (التفسير)، باب قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ﴿٣﴾﴾، حديث رقم (٤٩٧٠)، ج٣، ص٣٣٢.

[2] أقصد بالتأويل: ما يفهم من الآية وراء ما تعطيه الألفاظ، أي عدم الاكتفاء بظاهر الألفاظ، بل تجاوزها، والبحث عما وراءها. ينظر: فضل عباس، **التفسير: أساسياته واتجاهاته**، ص١١٢.

[3] مستتبعات التراكيب، هي: "استنباط معانٍ من وراء الظاهر، تقتضيها دلالة اللفظ، أو المقام، ولا يجافيها الاستعمال، ولا مقصد القرآن". ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (٤٢/١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحافظ الدمياطي[1] كتاباً جمع فيه أقوالهم، سمّاه (كشف المغطّى في تبيين الصلاة الوسطى)[2]، ووصف سعيد بن المسيّب هذا الاختلاف، بقوله: "كان أصحاب رسول الله ﷺ مختلفين في الصلاة الوسطى هكذا. وشبّك بين أصابعه"[3].

وهذا الاختلاف بين الصحابة الكرام ﷺ يمثّل البذرة الأولى التي نشأ منها (التفسير المقارن)؛ ذلك أن الاختلافَ ركنُ (التفسير المقارن)، وإنما قلتُ إن الاختلاف يشكّل البذرة الأولى لنشأة هذا اللون من التفسير؛ لأن الخطواتِ المنهجيةَ التي تُصاحب (التفسيرَ المقارن)[4]، كجمع الأقوال ودراستها، ثم الموازنة بينها وعرض أدلتها، ومناقشتها ... إلخ، لم يكن لها وجود بهذه الصورة في ذلك العصر، فلا يعدو الأمر أن يكون بذوراً لا أكثر، نمت شيئاً فشيئاً فيما بعد.

وبهذا تعود نشأة (التفسير المقارن) إلى نشأة التفسير، يقول الدكتور مصطفى المشني: "إن المتتبع للتفسير ومراحله يجد أن التفسير المقارن من حيث الاستعمال قد لازم نشأة التفسير وبداياته، وإنْ لم يكن موجوداً بالحدّ الاصطلاحي الذي عُرف حديثاً، ضرورة أن اختلاف أفهام المفسرين من الصحابة ومن جاء بعدهم، وتفاوتَ مداركهم، وتعدّدَ مصادرِ التفسير وطرقِه النقلية والعقلية، كل ذلك أدّى إلى التباين والاختلاف في الآراء، وهذا بدوره اقتضى عرضَ الأقوال والنظرَ في أدلتها، ومناقشتَها، ثم الترجيح استناداً إلى الدليل"[5].

وإذا ما تجاوزنا عصر الصحابة إلى عصر التابعين، فسنجد أن الاختلاف قد شاع واشتدّ عما كان عليه في عصر الصحابة ﷺ، وذلك تبعاً لاتساع دائرة الاجتهاد وإعمال الرأي، ولكن على الرغم من

---

[1] الدمياطي (ت٧٠٥هـ): هو شرف الدين، أبو محمد عبد المؤمن بن خلف، كان يُعرف بابن الجامد، حافظ زمانه، وأستاذ الأستاذين في معرفة الأنساب، وإمام أهل الحديث، من أكابر الشافعية. ينظر: التاج السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، (١٠٢/١٠)، (تح: محمود الطناحي، وزميله، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ط، د.ت)، والزركلي، **الأعلام**، (١٦٩/٤).

[2] وقد رجّح الحافظ الدمياطي أنها صلاة العصر، واستدلّ على هذا بأدلة، فصّلها وأطال الكلام فيها، ينظر: الدمياطي، **كشف المغطى عن تبيين الصلاة الوسطى**، ص (١٥- ١١٩)، (تح: مجدي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٩٨٩).

[3] أخرجه الطبري، في **تفسيره**، عند الآية الكريمة [البقرة: ٢٣٨]، ينظر: (٦٧٨/٢).

[4] ينظر: ص٦٠.

[5] مصطفى المشني، **بحث (التفسير المقارن – دراسة تأصيلية)**، ص١٥٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اتّساع رقعة الاختلاف في عصـر التابعين، إلا أنّا لا نلمح تطوراً في كيفية المقارنة بين الأقوال عما كان عليه الأمر في عصر الصحابة.

ثمّ بدأ التفسير يدخل مرحلة جديدة من مراحل تطوّره، هي مرحلة (التدوين)، وقد كان باباً من أبواب الحديث، لم يلبث أن استقلّ عنه وانفرد بتآليف خاصة، منها ما غلب عليه طابع العناية ببيان معاني الآيات بشيء من الإيجاز ـ على تفاوت بينها ـ ، كتفسير مجاهد (ت ١٠٤هـ)[١]، وتفسير مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ)، وتفسير سفيان الثوري (ت ١٦١هـ).

ومنها ما اعتنى بعلوم اللغة والاستشهاد بالشعر، وذلك كما فعل الفراء (ت ٢٠٧هـ)، في كتابه (معاني القرآن)، وأبو عبيدة (ت٢٠٩هـ)، في (مجاز القرآن)، والأخفش (ت ٢١٥هـ) في (معاني القرآن)، لكنها لم تُعنَ بعرض الأقوال التفسيرية المختلفة، ولذلك لم يكن للمقارنة وجود فيها.

ثم خطا التفسير خطوة أخرى، حين ظهر تفسير (يحيى بن سلّام) الذي عُنِيَ فيه ابنُ سلّام ـ رحمه الله ـ بذكر أكثر من قول في تفسير الآيات، غير أنّا لا نجد فيه توجيهاً للأقوال المختلفة، ولا ترجيحاً بينها، وصفحاتُ الكتاب شاهدة على هذا، فقد طُبع قسم لا بأس به من هذا التفسير، وأصبح في متناول الأيدي، وهو ما حقَّقته الدكتورة هند شلبي، من سورة النّحل إلى نهاية سورة الصّافات، وهذه الحقيقة تنقض ما ذهب إليه الشيخ الفاضل ابن عاشور ـ رحمه الله ـ في كتابه (التفسير ورجاله)، حين جعل ابنَ سلام مؤسسَ طريقة التفسير النقدي[٢]، وأيّدته الدكتورة هند[٣]، قال الشيخ ابنُ عاشور عن هذا التفسير: "مبنيّ على إيراد الأخبار مسندة، ثم تَعَقُّبِها بالنقد والاختيار، فبعد أن يورد الأخبار المروية مفتَتِحاً إسنادها بقوله: (حدثنا) يأتي بحكمه الاختياري مفتَتِحاً بقوله: (قال يحيى)، ويجعل مبنى اختياره

---

[١] التفسير الذي بين أيدينا المعروف بـــ(تفسير مجاهد)، ليس من تأليفه ولا إملائه، فقد قام بجمعه بعض تلاميذ مجاهد المتأخرين، وهو من رواية أبي القاسم عبد الرحمن أحمد بن محمد بن عبيد الهمذاني، وينتهي سنده إلى مجاهد، عن طريق إبراهيم عن آدم عن ورقاء عن أبي نجيح عن مجاهد، وهذا معظم طرق إسناده، وهناك طرق أخرى. ينظر: جميلة الفزاني، **مجاهد ﷺ ومنهجه في التفسير – رسالة ماجستير**، ص(١٩٣، ١٩٤)، (جامعة أم القرى، إشراف: د. أحمد غلوش، ١٤٠٣هـــ).

[٢] الفاضل ابن عاشور، **التفسير ورجاله**، ص٢٨، (بيروت، المكتبة العصرية، بلا رقم طبعة، ١٩٧٠).

[٣] ينظر: **تفسير يحيى بن سلّام**، مقدمة المحققة، (١/١٥)، (تح: هند شلبي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على المعنى اللغوي، والتخريج الإعرابي، ويتدرج من اختيار المعنى إلى اختيار القراءة التي تتماشى وإياه"[1].

وقوله هذا يُخيّل للقارئ أن تفسيرَ ابنِ سلام مبنيٌّ على هذا المنهج الذي وصف، لكنّ الناظر في التفسير يرى أنّ الأقوال التي ينقلها ابنُ سلّام مجرّدةٌ عن الإسناد، وأنّه لا يعقبها بالنقد، ولا بالاختيار، وهو حين يقول: (قال يحيى)، لا يكون قوله هذا اختياراً، وإنما يكون زيادةَ فائدة، من ذلك ما قاله عند تفسيره قولَه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا ٤١﴾ [الأحزاب]: "يعني باللسان. وهو تفسير السدّي. قال يحيى: وهذا ذكر ليس فيه وقت، وهو تطوّع"[2].

وقد يكون تنبيهاً على أنّ مآل الأقوال واحد، من ذلك ما قاله عند تفسيره قولِه تعالى: ﴿إِنَّ قَتۡلَهُمۡ كَانَ خِطۡـٔٗا كَبِيرٗا ٣١﴾ [الإسراء]، فقد ذكر قول الحسن: ذنباً كبيراً، ثم قول قتادة: إثماً كبيراً، ثم قال: وهو واحد[3]، وهذا يعدّ جمعاً لا اختياراً؛ لأنه لا يوجد اختلاف بين تلك الأقوال.

ونحن حين نمرّ بأقوال مختلفة، فإنّا ننتظر النقد والاختيار بناءً على ما وصفه الشيخ ابن عاشور، لكنّا لا نجده، فمثلاً عند تفسيره الأحرف المقطعة التي افتُتحت بها بعض السور، نجده يذكر الاختلاف فيها، ثم ينتقل للآية التي تليها دون نقد ولا اختيار[4]، وعند تفسيره قولَه تعالى: ﴿وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِدۡقٖ ٨٠﴾ [الإسراء]، ذكر تفسيرَ الحسن بأن المقصود قتال أهل بدر، وتفسيرَ قتادة بأن المقصود الخروج من مكة مهاجراً إلى المدينة، ولم يُعقّب[5].

ولكل ما سبق، فإنْ كان هذا التفسير قد امتاز من التفاسير التي سبقته بإيراده أكثر من قول تفسيري، إلا أنّنا لا يمكن أن نَعُدَّه بدايةً للمنهج النقدي، الذي هو جانب من جوانب (التفسير المقارن)؛ وذلك لخلوّه من النظر في الأقوال والترجيح بينها.

---

[1] الفاضل ابن عاشور، **التفسير ورجاله**، ص٢٨.

[2] **تفسير يحيى بن سلام**، (٧٢٤/٢)، وينظر مثلاً ما قاله عند تفسيره: ﴿صَعِيدٗا جُرُزٗا ٨﴾ [الكهف]، (١٧٣/١).

[3] ينظر: **تفسير يحيى بن سلام**، (١٣٢/١).

[4] ينظر مثلاً: تفسيره قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ ١﴾ [مريم]، (٢١٣/١)، و﴿طسٓمٓ ١﴾ [الشعراء]، (٤٩٥/٢).

[5] ينظر: **تفسير ابن سلام**، (١٥٨/١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إنّ أقدم التفاسير التي عُرفت بالسير على هذه الطريقة التي سمّاها الشيخ الفاضل ابن عاشور بطريقة (التفسير النقدي)، هو تفسير الإمام الطبري ـ رحمه الله ـ (ت ٣١٠هـ): (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، فقد كان الطبري أول من سار على هذه الطريقة، وقد جوّد وأبدع، وكان أسلوبُه البديعُ في دراسةِ الأقوال التفسيرية ونقدِها سبباً في شهرة تفسيره، حتى إنه أصبح علامة مميِّزة له.

كانت عادة الطبري أنه حين يفسّر آية وقع في معناها خلافٌ بين أهل التأويل، فإنّه يصـرّح بوقوع الخلاف، ويعرض الآراءَ جميعَها، بقوله: (اختلف أهل التأويل في تأويل هذه الآية، فقال بعضهم كذا، وقال بعضهم كذا)، ثم يأتي على ذكر أصحاب كل رأي بالأسانيد المنتهية إليهم، بقوله: (ذِكْرُ من قال ذلك)، معرّجاً على أدلتهم في كثير من الأحيان، ثم إنه لا يكتفي بهذا العرض، بل نجده يناقش الأقوال، ويقابل بينها ويوجّهها، مرجّحاً في نهاية المطاف ما يراه، بقوله: (وأولى هذه الأقوال بالصواب) أو (والصواب في ذلك عندي)، مقدّماً أدلةَ ترجيحِه، كالاستدلال بما رُفع إلى النبي ﷺ، أو بالسياق، أو بالاحتكام إلى كلام العرب والشعر القديم، وغيرها من الأدلة.

من ذلك ما قاله عند تفسيره قولَه تعالى: ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ ﴿٣٢﴾﴾ [المرسلات]، فقد ذكر قولين في معنى (القصر)، الأول: أنه القصر العظيم، وهو واحد القصور. الثاني: أنه الغليظ من الخشب، كأصول النخل وما أشبه ذلك. وذكر أصحابَ كلِّ قول بالسند المتصل إليهم[1].

ثم قال: "وأولى التأويلات به أنه القصر من القصور" ، واستدلّ على ذلك بقوله: ﴿كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صُفْرٌ ﴿٣٣﴾﴾ [المرسلات]؛ لأن العرب تُشَبِّهُ الإبلَ بالقصور المبنية، ثم استشهد ببيت شعرٍ للأخطل[2].

والأمثلة على سلوكه هذه الطريقةَ كثيرةٌ جداً في تفسيره، وبهذا أصبح الطبري ـ رحمه الله ـ إمامَ هذه الطريقة في دراسة الأقوال المختلفة، وليس من المبالغة القولُ بأن هذه الطريقةَ ألقت بظلالها على من جاء من المفسرين بعده، فكثير منهم عَرَض لذكر الآراء المتعددة في التفسير، وكانت له جولات معها بالمناقشة والتوجيه، ثم الترجيح، مع تفاوتٍ فيما بينهم، من حيث التوسّعُ أو الإيجاز، ومع انفراد كلٍّ منهم

[1] ينظر: **تفسير الطبري**، (٢٨٤/٢٩- ٢٨٥).

[2] ينظر: **تفسير الطبري**، (٢٨٥/٢٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بطريقة عرض تَمِيْزُه عن غيره، من هؤلاء: الماوردي في (نَكْت العيون)، وابن عطية في (المحرر الوجيز)، وابن الجوزي في (زاد المسير)، والرازي في (التفسير الكبير)، والألوسي في (روح المعاني).

وهكذا، فإن تفسيرَ الطبري يمثّل مرحلة مهمة في تاريخ تطور (التفسير المقارن)، بعد أن ظهرت بداياتُه الأولى في عهد الصحابة ﷺ مروراً بعهد التابعين، فقد كان واقعاً معيشاً، ثم أصبح طريقة متبعة في كتب التفسير.

وعلى الرغم من أن (التفسير المقارن) ليس وليداً جديداً ، لكنّ أحداً لم يلتفت إلى تأطيره بإطار نظري، تحديداً أو تأصيلاً، إلا في العصر الحديث، وكان أول ظهور لمصطلح (التفسير المقارن) بعد منتصف القرن الماضي؛ في مادةٍ مقرَّرة، كانت تُدرَّس لطلاب الدراسات العليا في الأزهر الشريف[1].

ثم توالت التعريفات، وكان بينها شيء من الاختلاف وعدمِ الاتفاق على ماهية معينة لهذا اللون، وأشارت بعض هذه التعريفات إلى منهجية الباحث المقارِن إشارات خاطفة، كما مرّ في المبحث السابق.

وآخر هذه الجهود كان بحثاً للدكتور مصطفى المشني، بعنوان (التفسير المقارن - دراسة تأصيلية)، وقد تناول فيه تعريفَ (التفسير المقارن) ونشأته وألوانه، ومنهجية البحث فيه، ثم تحدّث عن أدلة الترجيح، وبيّن أهميته، ممثّلاً عليه بأمثلة تطبيقية[2].

وكما هو واضح، فإن الدراسات النظرية التقعيدية قد تأخرت في الظهور، ولذلك فإن (التفسير المقارن) لمّا تُشيّدْ أركانُه بعد، وهذا مُحْوِجٌ إلى تضافر جهود الباحثين وتوجيهها لترسيخ قواعده، والتقدمِ به خطوات إلى الأمام.

[1] هذا ما أفادني به الأستاذ المشرف د. فضل عباس، حفظه الله تعالى، وكان ممن دَرَسَ هذه المادة في ذلك الوقت.

[2] تقدم الحديث عن هذا البحث في ص١٩، وص٣٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الثاني

صلة (التفسير المقارن) بألوان التفسير الأخرى

قسّم العلماءُ (التفسيرَ) تقسيماتٍ متعددة، باعتبارات مختلفة، وهي تقسيمات اجتهادية، ترجع إلى الزاوية التي يُنظر منها إلى (التفسير)[1].

وإنْ كانت الاعتبارات التي راعَوها قد اختلفت فيما بينها بعض الشيء، لكنها اتّفقت على أن (التفسير المقارن) قسيمُ (التفسير التحليلي) و(التفسير الإجمالي) و(التفسير الموضوعي)، فهم يجعلون هذه الأنواع الأربعة من التفسير في صعيد واحد، وعادة ما يذكرونها مجتمِعة من حيث إنها مناهج للمفسرين.

والحق أن هذه الألوان تجتمع عند حدّ التفسير، الذي هو بيان كلام الله تعالى، لكنها تتنوّع بعد ذلك على حسب الوصف المخصِّص لكلّ لون، فـ(المقارن) و(التحليلي) و(الإجمالي) و(الموضوعي) كلماتٌ تصف مناهجَ مخصوصةً يستخدمها المفسّرون لبيان كلام الله.

وقد نبّه الدكتور مصطفى مسلم على أنّه لا يمكن قطع الأواصر بين هذه الأنواع، ولا يمكن الفصل بين أنواع التفسير، بحيث يكون لكل نوع مجاله وأسلوبه ونتائجه.

وذلك لأن مجال البحث واحد، وهو كلام الله سبحانه وتعالى، والغاية واحدة أيضاً، وهي الكشف عن مراد الله سبحانه وتعالى من الآيات على قدر الطاقة البشرية، إلا أن مناهج المفسرين للوصول إلى الغاية هي التي تختلف بعض الشيء، على أن هذا الاختلاف اختلافُ تعاضد لا اختلاف تباين وانفصال وتضادّ[2].

---

[1] ينظر مثلاً تقسيمات د. عبد الستار سعيد، **المدخل إلى التفسير الموضوعي**، ص (١٦-١٨)، وينظر: تقسيمات د. مساعد الطيار، **فصول في أصول التفسير**، ص (١٦-٢١)، (تقديم: محمد الفوزان، الرياض، دار النشر الدولي، ط١، ١٩٩٣).

[2] ينظر: مصطفى مسلم، **مباحث في التفسير الموضوعي**، ص٥٢، (دمشق، دار القلم، ط٢، ١٩٩٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إذن، تختلف هذه الألوان ولا تفترق، وتتعدد ولا تصطدم، ونرى بعض المفسرين مَن جمع بين لونين أو ثلاثة من هذه الألوان، كما فعل الشيخ الطبري ـ رحمه الله ـ؛ إذ نجد في تفسيره اللون التحليلي، والإجمالي، والمقارن.

أولاً: صلة (التفسير المقارن) بـ(التفسير التحليلي)

إنّ النّاظر في هذه الألوان، يجد أن اللون التحليلي يحتلّ موقع الصدارة بينها؛ فهو المرجِع والمعتَمَد للمفسر، حتى ينطلق من أساس سليم، مهما كان المنهج الذي يسلكه.

والذي يعنيني هنا ـ على وجه الخصوص ـ صلةُ (التفسير المقارن) بـ(التفسير التحليلي)، وهذه الصلة تسفر عن نفسها إذا علمنا أن المفسر الذي يُعنى باللون التحليلي يعمد إلى الكشف عن معاني الآيات القرآنية، بالسير مع المصحف آية آية، يحلّل أجزاءها، ويقف عند كل كلمة فيها، يشرح الغريب، ويبيّن الدلالات والأحكام، مستعيناً بأدوات الفهم، كأسباب النزول، وما أثر عن النبي ﷺ، وغيرها من الأدوات[1].

والمفسّر في هذا اللون قد يواجه اختلافاً بين المفسرين في تحديد دلالة كلمة من كلمات الآية، أو حكم من أحكامها، وهنا يبدأ عمل المفسّر المقارِن، بدراسة هذه الأوجه التي وقع فيها خلاف بين المفسرين مما له علاقة مباشرة بالكشف عن معنى الآية، ليخلص إلى الوجه الراجح بينها.

فالمفسّر ـ إذن ـ **قد** يبدأ باللون التحليلي وينتهي باللون المقارن.

أمّا إذا كان المفسر قد اتخذ منهج المقارنة منذ البداية، فهو محتاج في سيره ـ لا محالة ـ إلى التفاسير التحليلية؛ لما أنه سيتّجه إليها؛ ليجمع آراء أصحابها في جزئية معينة من الآية، ثم يقارن بين المختلف منها.

---

[1] التفسير التحليلي: "هو بيان الآيات القرآنية بالتعرّض لجميع نواحيها، والكشف عن كل مراميها، حتى يكون المفسر مستوعباً لجميع الأهداف التي تتطلبها، من بحثٍ عن ألفاظها ومعانيها، وأسباب نزولها، وعما ترمي إليه من أحكام وعقائد، وعن السرّ في تعبيرها، وما ترمي إليه بألفاظها وتستهدفه بأسلوبها". أحمد الكومي، **التفسير الموضوعي للقرآن الكريم**، ص١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى هـذا، فإن (التفسير التحليلي) يُعدّ عنصراً مهماً من العناصر المكوِّنة لدراسة الباحث المقارن.

ثانياً: صلة (التفسير المقارن) بـ(التفسير الإجمالي)

المفسر الذي يتناول الآيات بالتفسير الإجمالي لا يقف عند كل جزء من الآية، بل يقوم بجمع دلالات الأجزاء كلها، ثم صوغها بأسلوبه الخاص، ليعطي معنى عاماً للآية، فهو يعرض المعنى إجمالاً، بهدف تقريبه للمخاطبين[1].

ولا شكّ أن هذا التفسير يحمل رأيَ صاحبه في معنى الآية، على سبيل الإجمال؛ ذلك أن هذا الرأي المجمَل قد تكوّن من دلالات أجزاء الآية التي ارتضاها المفسّر، فبنى منها معنى مجملاً، وقد نجد مِن المفسرين مَن يخالفه في رأيه الذي ذهب إليه، وبهذا يدخل رأيُه ضمن الآراء التفسيرية المختلفة، التي يجمعها الباحث المقارِنُ ويوازن بينها، فيكون عنصراً من عناصر هذه الدراسة المقارنة، كما هو الحال في (التفسير التحليلي).

ثالثاً: صلة (التفسير المقارن) بـ(التفسير الموضوعي)

يهدف (التفسير الموضوعي) إلى دراسة موقف القرآن الكريم من موضوع ما، بعد جمع الآيات التي عرضته من مواضعها، وإقامة بناء متكامل منها[2].

و(التفسير الموضوعي) لا يهدف إلى بيان معنى الآية القرآنية، مما يبعده عن دائرة اختلاف المفسرين في معنى الآية، التي هي دائرة التفسير المقارن.

---

[1] التفسير الإجمالي: "أن يعمد الباحث إلى الآيات القرآنية على ترتيب التلاوة، أو نظم المصحف، فيقصد إلى معاني جملها، متتبعاً ما ترمي إليه من مقاصد، وما تهدف إليه الجمل من معان، يكون في عرضه لهذه المعاني قد وضعها في إطار من العبارات التي يصوغها من ألفاظه، ووضعها في قوالب تستسيغها الجماهير، ويدركها من له من العلم زاد قليل". أحمد الكومي، **التفسير الموضوعي للقرآن الكريم**، ص١٢.

[2] التفسير الموضوعي: "هو بيان الآيات القرآنية ذاتِ الموضوع الواحد، وإن اختلفت عباراتها، وتعددت أماكنها، مع الكشف عن أطراف ذلك الموضوع، حتى يستوعب المفسر جميع نواحيه، ويلمّ بكل أطرافه، وإن أعوزه ذلك إلى التعرّض لبعض الأحاديث المناسبة للمقام؛ لتزيدها إيضاحاً وبياناً". أحمد الكومي، **التفسير الموضوعي للقرآن الكريم**، ص١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالمفسر المقارِن لا يحتاج إلى اللون الموضوعي؛ لأنه لا يحمل المواد الأولية الضـرورية لعمله، ولذلك لا يمكن عدّه من العناصر التي تؤثر على سير الباحث المقارِن.

ولكن المفسر الذي يتناول اللون الموضوعي قد يحتاج في بعض الأحيان إلى التفسير المقارن، وهذا ما وضّحه الدكتور مصطفى مسلم، قال: "وكثيراً ما تتباين أقوال المفسرين الذين كتبوا في تحليل النصّ القرآني، بحيث لا يمكن الجمع بينها، والآيات القرآنية حمّالة للوجوه المتعددة، فلا بد للمفسـر الذي يكتب في موضوع ما، ووجد هذه الأقوال في تفسير آية تتعلق بموضوعه، لا بد من وقفة متأنية دقيقة، ونظرات ثاقبة للترجيح بين هذه الأقوال ومعرفة المصيب منها وغير المصيب، ليختار القول المناسب لموضوعه من هذه الأقوال بغية توضيح عناصر الموضوع، والربط بين الأساليب القرآنية في أداء المعنى، ومن ثمّ الوصول إلى الهدايات القرآنية المتعلقة بالموضوع مجال البحث، وهذا هو التفسير المقارن"[1].

فالمفسّر وفق المنهج الموضوعي قد يحتاج إلى المقارنة والترجيح، ولا عكس.

ولمّا كان (التفسير التحليلي) و(التفسير الإجمالي) مادّتين أوّليّتين (للتفسير المقارن)، وكان المفسر وفق هذين المنهجين يلتزم موضعاً لا موضوعاً، ولما كان (التفسير الموضوعي) لا يعدّ مادة أوليةً (للتفسير المقارن)، ولا يؤثر على سيره، أمكننا تأكيد القول بأن (التفسير المقارن) تفسيرٌ موضعي لا موضوعي، وهو ما قرَّرتُه في (التعريف) في المبحث الأول[2].

[1] مصطفى مسلم، **مباحث في التفسير الموضوعي**، ص (٥٣، ٥٤).

[2] ينظر: ص٣٧، وينظر كذلك: ص١٩ ، وص٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الثالث

أهمية التفسير المقارن

✹ تظهر أهمية (التفسير المقارن) من تقدير الحاجة إلى الحكم على الأقوال التفسيرية، والترجيح بينها، وهي حاجةُ كلِّ عصر، ابتداء من عصر الصحابة ﷺ وصولاً إلى عصرنا هذا.

وكلما ابتعدنا عن عصر الصحابة اشتدّت هذه الحاجة؛ تبعاً لظهور نظرات وأقوال جديدة في التفسير في كل عصر من العصور؛ مواكبةً لحاجات ذلك العصر، فالقرآنُ الكريمُ يُشبع حاجات البشر على اختلاف عقولهم وعصورهم، كلٌّ يجد فيه وجهاً للفهم.

ولمّا كثُرت وجوه التأويل وتعدّدت الروايات، وجد طالبُ التفسير نفسَه أمام سبل متفرقة لا يدري أيّها يسلك، ولا تكون محصّلته بعد الاطلاع على هذه الأقوال الكثيرة إلا كما كانت قبلُ، وهنا تبرز الحاجة للتفسير المقارن، في كونه المرشدَ إلى القولِ الأصوب؛ ليعتمده من لا يملك التمييز بين القوي والضعيف من الأقوال.

✹ تصحيح مسار التفسير، وضبطُه بقواعدَ علميّةٍ مدروسة، وتخليصُه من الأقوال الضعيفة المبنية على أسس غير سلمية.

✹ ولا تقتصر أهمية (التفسير المقارن) على الموازنة بين الأقوال، وإبرازِ الراجح منها، بل إنّها تظهر كذلك في أن الباحث المقارِن متى تعامل مع أقوال المفسرين، وسجّل أدلتَهم، واكتشف طرقَهم في الاستدلال والترجيح، فإنه بذلك يُوقِفُ الدراسين والمهتمّين على مكانة المفسرين، وسَعة علمهم، وقَدْر جهودهم، وعلى أنّهم ما كانوا يفسرون القرآن بالهوى، بل بالدليل والحجة.

✹ جَمْعُ ما تفرّق من الأقوال التفسيرية وأدلّتِها في موضع واحد، مما يجعلها في متناوَل المهتمين بعلم التفسير، ويُسهّل عليهم النظرَ فيها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

✹ الدراسةُ المقارنةُ لأقوال المفسرين تورِثُ الباحثَ مَلَكَةَ التمحيصِ، والنظرَ في هذه الأقوال بعين البصير الناقد، وَفق قواعدَ علميةٍ صحيحة، وتحقِّق لديه النزاهةَ والموضوعية، يقول الدكتور مصطفى المشني: "إن (التفسير المقارن) يعمل على تنمية القوى العقلية والفكرية لدى الباحث في التفسير، وتزويدها بفنون العلم والمعرفة وقواعد المنطق الصحيح، وأساليب الحجاج وفنون المحاورة، لتكون لديه القدرة على الموازنة الهادفة والموضوعية والوصول إلى النتائج الصحيحة"[1].

✹ ثراءُ الدراساتِ القرآنية بهذا اللون من التفسير، بعد أن تأخرت عن الدراسات في العلوم الشرعية الأخرى في هذا المجال.

✹ كما أن في (التفسير المقارن) ثراءً للتفسير نفسِه؛ من حيث إنّ المقارنة بطبيعتها تقوم على الدراسة والتحليل والفهم للأقوال المختلفة، ومن حيث إن الباحث قد يتبيّن له وجهٌ جديد للآية، فيستحدث قولاً تفسيرياً لم يُسبق إليه.

وقبل أن أغادر هذا المطلب، أرى أن أعرِض لسؤال قد يعتلج في الأذهان، ويراود العقول، فإنْ قيل: ما الضرورة للتفسير المقارن، الذي يَقصُر الوجوهَ الكثيرةَ على وجه واحد؟ ولماذا جُعل الاكتفاءُ بقول واحد من بين الأقوال التفسيرية المختلفة غايةً يُسعى إليها؟ على الرغم من أن بعضَ العلماء قد عدَّ اتّساعَ دلالةِ اللفظ القرآني من وجوه الإعجاز، قال ابن عاشور ـ رحمه الله ـ : "وقد تكثر المعاني بإنزال لفظ الآية على وجهين أو أكثر، تكثيراً للمعاني مع إيجاز اللفظ، وهذا من وجوه الإعجاز"[2]، وقد روي عن أبي الدرداء ﷺ أنه قال: "لا يفقه الرجل كلَّ الفقه حتى يرى للقرآن وجوهاً"[3] ؟

---

[1] مصطفى المشني، **بحث (التفسير المقارن – دراسة تأصيلية)**، ص١٩٠.

[2] ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، المقدمة التاسعة، (٩٤/١).

[3] أخرجه ابن أبي شيبة، في **(مصنفه)**، كتاب (فضائل القرآن)، باب (من قال اعلموا بالقرآن)، (١٤٢/٦)، (تح: كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ)، وقد ذكر العيني أنه لا يصحّ مرفوعاً، وإنما الصحيح أنه من قول أبي الدرداء. ينظر: **عمدة القاري في شرح صحيح البخاري**، كتاب (العلم)، باب (الاغتباط في العلم والحكمة)، (٨٣/٢)، (ضبطه وصححه: عبد الله عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلتُ: القول بأن القرآن الكريم حمّالُ وجوه، وبأن اتّساع دلالاته من وجوه إعجازه وعظمته، لا يؤخذ على إطلاقه؛ فهذا القول لا يعني أن جميعَ الوجوه التي تثور في الذهن بعد تدبرِ الآيات القرآنية والاجتهادِ في فهمه مقبولةٌ، فالأفهام لمّا كانت مبنيةً على الاجتهاد والرأي، كانت محتمِلةً الخطأَ والصوابَ، والدراسةُ المقارنةُ هي التي تجلّي الوجه الأصوب الأليق بالنظم القرآني بعد تمحيص الوجوه كلها.

فما ورد عن أبي الدرداء ﷺ، وعن ابن عاشور ـ رحمه الله ـ، مخصوص بالحالة التي تكون فيها الوجوهُ محتمَلَةً في النظم ومقبولة، أما إذا كان النظم لا يحتملها مجتمِعة، أو كان بعضها يُفسد المعنى، أو يُذهب رونقَ الكلام، فعندئذ يُلجأ إلى التفسير المقارن للمقارنة، ومن ثم الأخذ بالأظهر من الأقوال.

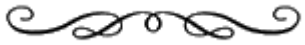

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الرابع

منهج البحث في التفسير المقارن

التفسير المقارن فنّ له أصول وركائز، ومن المفيد للباحث المقارِن أن يلتفت إليها ويراعيها، متّبعاً المنهج الصحيح في دراسته؛ فإنّ هذا يعينُه، ويصوّبُ طريقَه ويقرّبُه من الحق.

ويتمثل هذا المنهج في جانبين أساسين:

◈ الجانب الأول: خطوات البحث في التفسير المقارن.

◈ الجانب الثاني: أمور ينبغي على الباحث المقارِن أن يراعيها.

◈ الجانب الأول: خطوات البحث في التفسير المقارن

علمنا ـ فيما مضى ـ أنّ الهدف من التفسير المقارن الحكمُ على الأقوال التفسيرية والترجيحُ بينها، ولا يكون ذلك إلا بالتدرّج في خطوات يسلم بعضها إلى بعض؛ طمعاً في حكمٍ متثبّتٍ غيرِ فطير.

وهذه الخطوات بالترتيب، هي:

- تحديد الآية المراد دراسة أقوال المفسرين فيها، مع الإشارة إلى موضع الخلاف.
- الاطّلاع على آراء المفسرين في الآية موضوعَ البحث: وفي العادة، فإنّ أمّهات التفاسير تفي بالغرض؛ ذلك أنه يمكن استمداد الأقوال الرئيسة منها، وهي مرجع للتفاسير الأخرى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- جمع الأقوال المختلفة في الآية اختلافاً معتبراً، واستبعاد المتهاوي والشاذّ، الذي لا يستحق النظر.

- تحليل هذه الأقوال، وفهمها؛ للوقوف على حقيقة آراء أصحابها.

- تصنيفها في أقوال رئيسة، ثم عرضُها، مع إسناد كل قول إلى صاحبه.

- سوق أدلة كل قول ما أمكن ذلك؛ فقد يتعذّر على الباحث ـ في بعض الأحيان ـ أن يجد الدليل الذي اعتمد عليه بعض المفسرين، مع بيان وجه استدلال كل مفسر بدليله، وبهذا يقف الباحث على منشأ الخلاف بين المفسرين.

- تحرير محل النزاع، بتسليط الضوء على موضع الخلاف، وبيان ثمرة هذا الخلاف، وكيف يؤثر على معنى الآية.

- تحديد أسباب الاختلاف بين المفسرين؛ لما لمعرفة هذه الأسباب من أهمية، سيأتي ذكرها[1].

- تحليل هذه الأدلة، ومناقشتها، وعرضها على القواعد العلمية التي ارتضاها الباحث لتكون مرجعاً له في الترجيح.

- الوصول إلى القول الراجح في الآية الكريمة، مدعّماً بالدليل العلمي.

◈ الجانب الثاني: أمور ينبغي على الباحث المقارِن أن يراعيها

- أن يستعين الباحثُ بالله، ويسأله التوفيق والسداد في الرأي؛ لأن ما سينتهي إليه من بحثه هو قولٌ في كتاب الله، ولا خيرَ في اجتهادٍ جانبه توفيقُ الله.

---

[1] ينظر: ص٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الموضوعية: وذلك بأن يُقْبِلَ الباحثُ على دراسة أقوال المفسرين والمقارنة بينها، وهو متجرد من كلّ حكم مسبق، ورأي قديم، فلا يسير مع هواه ولا يرجّح باستحسانه، ولا يرفض قولاً أو يقبل آخر قبل سبره والإلمام بجوانبه والنظر فيما قام عليه، بل عليه أن يتحسّس الدليل في قبوله أو رفضه، ويَنْشُد البرهان في ترجيحه.

- حريٌّ بالباحث أنْ يجتهد في تحصيل العلوم والأدوات التي تمكّنه من تقليب أقوال المفسرين والحكم عليها، كقوانين اللغة، وأصول الترجيح والاحتجاج.

- أن يلتزم الوقوف عند حدود دائرة التفسير المقارن، ويجتنب الخوض في أمور خارج نطاق بحثه[1].

ولما كان الغرضُ الأساسُ من (التفسير المقارن) هو الترجيحَ بين أقوال المفسرين المختلفة، كان العلمُ بالأسباب التي أدّت إلى اختلافهم مطلباً يُقصد للباحث المقارِن، يستعين به على تمحيص أقوالهم. وفي الفصل التالي بيان مفصّل لهذه الأسباب.

[1] تقدم الحديث عن حدود التفسير المقارن في المبحث الأول، ص (٤١-٤٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit